



الجلسة ٥٠٧٦

الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف

إسبانيا السيد يانيس - بارنويفو

ألمانيا السيد تروتفاين

أنغولا السيد لوكاس

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد فالي

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد بعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد جانغ يشان

فرنسا السيد بوارير

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(S/2004/888)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير مرحلي من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/888)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، وتاييلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، وماليزيا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سو كيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هاسيغاوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/888، التي تتضمن التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سو كيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هاسيغاوا.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): في الواقع إنه لشرف كبير أن أحاطب المجلس للمرة الأولى بصفتي الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة في تيمور - ليشتي.

ومن المسلم به على نحو واسع الآن بأن العمليات المتعاقبة للأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي تشكل قصة نجاح رئيسية للمجتمع الدولي. وفي رأيي، فإن ذلك يعزى بقدر كبير إلى تصميم شعب تيمور - ليشتي وقادتها على بناء السلام والاستقرار استنادا إلى مبادئ الحكم الديمقراطي.

وفي عرض تقرير الأمين العام اليوم سأبرز، أولا، التطورات السياسية والأمنية التي حدثت مؤخرا، وثانيا، المرحلة التي وصل إليها التنفيذ البرنامجي لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأخيرا، سأوجز الاستعدادات المحددة التي نجريها لاستكمال عمل البعثة على

مستقلين. وتشجيعاً للانتخابات، ينفذ الرئيس الوزراء بشكل نشط برامج للتثقيف الأهلي من خلال زيارتهما إلى المقاطعات. وإذ رافقتُ الرئيس مؤخرًا إلى أحد اجتماعاته في المقاطعات، فإنني لاحظتُ المئات من القرويين يعربون عن اقتناعهم بأن من حقهم في الواقع أن يصوتوا للمرشحين بحرية وبمناى عن التهديد.

ولكن خلال الأشهر الثلاثة الماضية كانت هناك بعض النكسات، مثل فشل البرلمان الوطني في اختيار أمين حقوق الإنسان والعدالة، بالرغم من إجراء حولتي تصويت. كما أن البرلمان أكمل مداولاته بشأن التقارير التي قدمتها لجننا شؤون المقاتلين السابقين وشؤون قدامى المحاربين. وتأمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن يعمل البرلمان أيضا بفعالية حينما يتلقى عددا من مشاريع القوانين لاعتمادها، بما فيها مشروع قانون بشأن التجمع والتظاهر.

كما أصبح من الجوهرى للحكومة بشكل متزايد أن تؤمن الشفافية والمساءلة في العمليات المالية الخاصة بها، ولا سيما في قطاع النفط الناشئ. وفي ذلك الصدد، فإن الأمر الأساسي هو أن تعمل التشريعات على إنشاء المؤسسة الرئيسية للمساءلة المالية - وهي ديوان الإدارة والضرائب والمساءلة - كما هو متوخى في المادة ١٢٩ من الدستور.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، واصلت تيمور-ليشتي تعزيز علاقاتها الودية مع بلدان المنطقة. وقد قدم السفراء المقيمون، وليس فقط سفيرا ماليزيا وتايلند، وإنما سفيرا إندونيسيا والفلبين أيضا، أوراق اعتمادهم. وقد سمح الآن بانضمام تيمور-ليشتي لعضوية المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وسوف تستضيف اجتماعاً ثلاثياً مع استراليا وإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وقد أدت زيارة رئيس الوزراء الكاتيري إلى جاكارتا في

نحو منظم في فترة ستة أشهر، ولترتيبات مستدامة نتخذها بسلاسة.

ومنذ بداية فترة التوحيد، بقيت تيمور - ليشتي تنعم بالسلام والاستقرار، إلا حينما استخدم ضباط الشرطة الوطنية القوة المفرطة في إلقاء القبض على متظاهرين سلميين تألف معظمهم من المقاتلين المستقلين، وذلك في ٢٠ تموز/يوليه، وهو ما أثار قلقا واسعا بين الناس. والأمر المهم في الوقت نفسه ملاحظة أن القيادة التيمورية، إدراكا منها لإلحاح مسألة قدامى المحاربين وجديتها، اتخذت بشكل عاجل مبادرات لمعالجة مظالم أعضاء المقاومة السابقين. ونظم الرئيس غوسماو في ٢١ آب/أغسطس حوارا وطنيا بغية جمع قدامى المحاربين وقادة الحكومة. وبما أنني حضرت الحوار الوطني، فقد طلب مني القادة التيموريون والمقاتلون السابقون على حد سواء في النهاية أن أنقل إلى أعضاء مجلس الأمن أنهم في الواقع كانوا يحاولون تسوية خلافاتهم في الآراء والتوقعات بطريقة سلمية. والأمر المشجع أن رئيس الوزراء الخاطري ناشد في ما بعد أعضاء السلك الدبلوماسي في ديلي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أن يدعموا برنامجا من شأنه أن يحترم الإسهامات التي قدمها المحاربون القدامى والمقاتلون السابقون وأن يعترف بهذه الإسهامات. وسيشكل تقديم الدعم الدولي عنصرا حاسما للنجاح في حل تلك المسألة، مما يقلل بالتالي خطر عدم الاستقرار الداخلي في المستقبل.

وفي أعقاب إجراء تسجيل ناجح للناخبين، تم الإبلاغ عنه في التقرير السابق، فإن التحضيرات لإجراء أول انتخابات لمجالس الوحدات الإدارية الأصغر أحرزت المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجري اللجنة الوطنية للانتخابات مداولات بشأن إجراءات السماح ببدء الاقتراع. وبدأت الأحزاب السياسية تنظيم أنفسها لتقديم مرشحين في انتخابات القرى، بالرغم من أنه يتوقع أن يخوض العديد من المرشحين الانتخابات بصفتهم

عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ولن يمكن للعملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة الاستجابة بشكل كامل للرغبة في تحقيق العدالة لجميع ضحايا العنف في عام ١٩٩٩ نظراً لضيق الوقت وقلة الإمكانيات المتاحة. وثمة أفكار ومقترحات عديدة في هذا الصدد للتصدي لهذه المسألة. وسيبحث الأمين العام تلك الأفكار والمقترحات، بغية تحديد أكثر الترتيبات ملائمة لحل المسألة. وأقترح في الوقت ذاته نشر عدد إضافي من الخبراء والمتخصصين في البيانات الذين يمكنهم المساعدة في تجهيز وحفظ جميع المواد المتعلقة بالأدلة والشهود التي يتم الحصول عليها خلال التحقيقات والمحاكمات.

ولعلي الآن أحدد بعض التطورات ذات الصلة فيما يتعلق بالولاية الثانية، وهي تعزيز القدرة على إنفاذ القوانين في تيمور-ليشتي. ويواصل مستشارو الشرطة المدنية بالبعثة تقديم التدريب والتوجيه لشرطة تيمور-ليشتي الوطنية في تنسيق وثيق مع الشركاء الآخرين في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد أنجزت بنجاح المرحلة الثانية لتدريب وحدة الشرطة الاحتياطية في أواخر آب/أغسطس. وكما ذكرت في تقريرتي سابقاً، فقد وضعت البعثة خطة لتنمية المهارات وبدأت تنفيذها في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وهي الآن تقدم التدريب لوحدة التدخل السريع، استجابة لطلب كتابي تلقته من رئيس الوزراء في أعقاب حادث ٢٠ تموز/يولية.

ونتيجة لجهود الشركاء المتضافرة، يقوم ضباط الشرطة الوطنية لتيمور-ليشتي تدريجياً بتحسين مهاراتهم واكتساب الخبرة في كثير من مجالات عمل الشرطة. بيد أنه ما زال يوجد عدد من التحديات الكبرى، كالاتقار إلى الدراية المهنية. فما برح بعض ضباط الشرطة الوطنية لتيمور-ليشتي يظهرون قليلاً من الاحترام لحقوق الإنسان. وبالنظر إلى العيوب الكثيرة التي ما زالت تواجهها الشرطة

تشرين الأول/أكتوبر لحضور حلف اليمين القانونية للرئيس الإندونيسي الجديد السيد سوزيلو بامبانغ يودويونو إلى تعزيز العلاقات الودية مع إندونيسيا. كما أن مشاركة وزير الخارجية راموس-أورتا قبل ذلك في احتفالات يوم الاستقلال الإندونيسي في تيمور الغربية في أغسطس تشكلبادرة جديدة على نمو العلاقات بين البلدين.

ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه العلاقة الودية بصفة عامة لم تسفر محادثات ترسيم خط الحدود عن اتفاق نهائي كما كان متوقفاً من قبل. والمرجو أن تجد روح العلاقات الحسنة تعبيراً عملياً في تسوية المسائل الثنائية المعلقة، بما فيها تشغيل مرفق النقل العابر الذي يربط أويكوسي ببقية تيمور-ليشتي.

وليس المستشارون المدنيون الـ ٥٨ الذين يوفرون أهم جوانب الدعم عاكفين على تدريب وتوجيه نظرائهم التيموريين الشرقيين فحسب، بل يضعون أيضاً استراتيجيات الخروج مع نظرائهم حتى يكفلوا سلاسة الانتقال عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وسوف يشترك في ذلك الشركاء الثنائيون أو متعدّدو الأطراف، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، الذي سيتسلم بعض المهام بعد أيار/مايو من العام المقبل. ومع الأمر سوف يقتضي عدة أسابيع قبل التعرف على الاحتياجات الدقيقة وطرائق تلبية الاحتياجات على وجه التحديد، من الواضح أنه لن يمكن الاستغناء عن استمرار المساعدة الدولية بشكل من الأشكال في القطاعين المالي والقضائي.

ويذلل المدعون العامون ومحامو الدفاع وقضاة المحاكمة في العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة جهوداً مضيئة لإنجاز التحقيقات بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والمحاكمات بحلول أيار/مايو (٢٠٠٥)، على النحو المنصوص

الأول/أكتوبر لتقييم الحالة على أرض الواقع. والتمس ثمانية من أعضاء البعثة آراء جميع الجهات صاحبة المصلحة. كما سافروا إلى المناطق الحدودية. وأؤكد مجدداً توصية الأمين العام، استناداً إلى ملاحظات بعثة التقييم، بأن الحالة على أرض الواقع لا تبرر الآن إجراء أي تعديل في مهام البعثة أو أي تخفيض في حجمها.

ذ وفي الوقت ذاته، أسلم تماماً بأن من الضروري أن تركز البعثة بشكل متزايد على تنفيذ استراتيجيتها الانتقالية في خلال الأشهر الستة المقبلة. وتضاعف البعثة جهودها المبذولة للتشجيع على مزيد من مشاركة التيموريين وأخذهم بناصية الأمور في العمليات البرنامجية الثلاث. وفي أعقاب مناقشة المجلس الماضية في آب/أغسطس، شكلت ثمانية أفرقة عمل لتناول الشواغل والتحديات التي أبرزتها الدول الأعضاء. وتجمع تلك الأفرقة العاملة بين جميع الأطراف، بما فيها حكومة تيمور-ليشتي، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والشركاء الثنائيون، ومنظمات المجتمع المدني. ولقد بدأت بالفعل تحديد تدابير معينة مطلوبة للانتقال السلس من عمليات حفظ السلام إلى البناء التقليدي للدولة والمساعدة الإنمائية المستدامة.

وتتضمن الأفرقة العاملة الثمانية أكثر من ١٥٠ مشاركاً، بمن في ذلك سفراء وممثلون دبلوماسيون آخرون مقرهم في ديلي، وزعماء تيمور - ليشتي، بمن فيهم الرئيس غوسماو، الذي وافق على رئاسة الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية. وستكون التقارير النهائية لكل الأفرقة العاملة جاهزة بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير، وستعكس توصياتها في تقرير الأمين العام الذي سينظر فيه مجلس الأمن في شباط/فبراير. وستقدم توصيات الفريق العامل أيضاً إلى مؤتمر المانحين الذي وافق رئيس الوزراء على تقديم موعد انعقاده إلى أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل، بدلا من مواعده الأصلي في حزيران/يونيه. وسيمكن ذلك حكومة تيمور - ليشتي

الوطنية، لذي اقتناع بضرورة الإبقاء على مستشاري الشرطة المدنية الحاليين وعددهم ١٥٧ مستشاراً لمدة ستة أشهر أخرى، على النحو الذي يوصي به الأمين العام في تقريره.

وقد أكد الأمين العام أهمية التعاون الوثيق بين الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في توفير المساعدة لتطوير الشرطة الوطنية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بأنه يجري الآن الأخذ بعدة مبادرات مشتركة، منها سلسلة من دورات تدريب المدربين، وتدريب الكوادر الإدارية العليا والمتوسطة في الشرطة الوطنية وتوفير المساعدة في مجالات متخصصة كمكافحة التمرد والطب الشرعي.

وتواصل قدرة قوة الدفاع التيمورية الشرقية النمو، بمساعدة مقدمة من البعثة والشركاء الثنائيين من خلال برنامج لنقل المهارات والمعارف وبرامج أخرى. ولكن من الواضح أن قوة الدفاع التيمورية الشرقية يعوقها الافتقار إلى الأفراد ذوي الخبرة ونظم التدريب الملائمة والأجهزة، والقدرة السوقية المحدودة.

ومن الواضح أيضاً أن أجهزة أمن الحدود التيمورية الشرقية لم تكنسب بعد الخبرة والقدرة الكافيتين لإدارة شؤون الحدود بمفردها. وبالنظر إلى عدم وجود اتفاق حدودي وعدم كفاية قدرة الوكالات الأمنية الوطنية، أرى من الضروري الإبقاء على الأفراد العسكريين وقوامهم ٤٧٧ فرداً لمدة الستة أشهر القادمة. ويشمل ذلك ضباط الاتصال العسكريين الـ ٤٢ الذين ما زالوا يؤدون دوراً محورياً في رصد التطورات المتصلة بالأمن على طول خط الحدود وتيسير الاتصالات بين أجهزة الأمن التيمورية الشرقية والإندونيسية.

ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، قامت بعثة للتقييم المتكامل ترأسها المديرية ليزا بوتينهايم من إدارة عمليات حفظ السلام بزيارة تيمور - ليشتي في أوائل تشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على عرض آخر تقرير للأمين العام (S/2004/888) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وعن تيمور - ليشتي. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئه وفريقه على إسهامهما في التقدم المستمر الذي نقدره اليوم بافتخار، خاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في تيمور - ليشتي.

إن وفد البرازيل سعيد بالأنباء السارة عن التطورات الأخيرة، خاصة مجمل التطورات التي حققها شعب وحكومة تيمور - ليشتي. ولقد كان هناك أيضا في الأشهر الستة الأخيرة تطور كبير في مجالات العدالة، والأمن، والإدارة العامة، وحقوق الإنسان، والتعليم المدني، والشؤون القانونية والسياسية، من بين أمور أخرى. وفي الوقت ذاته، نود أن نعرب عن التقدير للمساعدة الثمينة من المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، اللذين كانا شريكين جديرين بثقة شعب تيمور - ليشتي.

وبوصف البرازيل بلدا شقيقا لتيمور - ليشتي وعضوا في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فإنها ممتنة بشكل خاص للبلدان المجاورة على الدعم الذي تقدمه إلى تيمور - ليشتي في جهودها لبناء بلد قابل للحياة وسلمي ومستقر. ومن الإنصاف القول إن تيمور - ليشتي تدفع بالفعل عائد الاستثمار الذي قدمته فرادى البلدان والمجتمع الدولي ككل لتحقيق تقرير مصيرها واستقلالها. وسلطات تيمور - ليشتي وأبناء شعبها ملتزمون تماما بتهيئة بيئة ملائمة وديمقراطية، وكذلك بإقامة علاقات وثيقة وبناءة مع جيرانهم. وينبغي أن تكون الخطوة التالية إسهام تيمور -

والشركاء الإنمائيين على حد سواء من مناقشة كيفية تسلم التيموريين الشرقيين والشركاء الإنمائيين القائمين بالمساعدة للمسؤوليات التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية عند اكتمال ولايتها في أيار/مايو.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعمل الثمين الذي قام به نائي، السيد أتول كهاري، وجميع موظفي مكونات البعثة من مدنيين وشرطيين وعسكريين، على جهودهم المخلصة في مرحلة التوطيد هذه.

كما أود أن أؤكد مجددا رأيي القائل إن الملكية الوطنية والتصميم على إعادة بناء مجتمع رحيم تماما حقوق الإنسان وكرامة الجميع هما في الحقيقة العامل الرئيسي في نجاح بناء السلام والدولة في أي بلد بعد الصراع. وتسامح شعب تيمور - ليشتي والقيادة المتوازنة التي يمارسها الرئيس ورئيس البرلمان الوطني ووزير الخارجية يثبتان أن بلدان ما بعد الصراع تستطيع في الحقيقة أن تتعلم حكم وتنمية أنفسها إذا تمسكت بالمبادئ الديمقراطية وإذا استطاع المجتمع الدولي تقديم المساعدة الملائمة في الوقت المناسب، مع احترام الحقوق السيادية للشعب في اختيار مصيره. ويتضح من مقابلاتي مع زعماء تيمور - ليشتي أنهم ما زالوا يقدرون ويحترمون الدور البناء الذي تقوم به الأمم المتحدة، لا سيما الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، في جهود بلدي لبناء السلام والدولة.

ومن ناحيتي، إنني ممتن للأمين العام، ومجلس الأمن، وزعماء تيمور - ليشتي على الفرصة التي أتاحوها لي لأكون شريكا في هذا العمل التاريخي، ويسعدني للغاية أن أرى السفير خوسيه لويس غوتيريس في هذه القاعة. وأتطلع إلى سماع أية آراء ومقترحات قد تكون لدى المتكلمين الآخرين لتحقيق الاستكمال الناجح لولاية البعثة في ستة أشهر.

أيضا على سجل المشاركة الناجحة للمجتمع الدولي نفسه في جهود حفظ السلام وبناء السلام في العالم.

ويسر وفد بلادي أن يعبر عن الشكر لأن الأمم المتحدة، بطلب من الأمين العام، تولى بالفعل الاهتمام اللازم لتجديد وجودها في تيمور - ليشتي على أساس هيكل وفلسفة مختلفين. وبعد ثلاثة أشهر، عندما يصدر تقرير الأمين العام عن بعثة تقديم الدعم، يأمل وفد بلادي أن يكون المجلس وسلطات تيمور - ليشتي والأمانة العامة على استعداد للانخراط في تبادل أكبر لوجهات النظر بشأن هذه المسألة. وفي هذه الأثناء، لعلنا نبدأ جميعا، ومن بيننا سلطات تيمور - ليشتي، بإجراء مشاورات لمساعدة الأمين العام على وضع التوصيات التي قد يشاء تقديمها في تلك المناسبة.

ومن ناحيتنا، ستواصل البرازيل تطوير العلاقات الثنائية مع تيمور - ليشتي وكذلك مع الجميع في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. إن تشجيع ونشر استخدام اللغة البرتغالية هما أحد أولوياتنا، التي نأمل أن نتمكن فيها من التعويل على دعم بلدان أخرى، خاصة في المنطقة. فتعدد اللغات، كما نعلم، حقيقة قائمة في تيمور - ليشتي، ويجب أن ندعم ذلك أيضا.

ختاما، أود أن أنضم إلى الذين حثوا المجتمع الدولي على مواصلة الانخراط الكامل والمكثف في ذلك البلد. إذ تستحق تيمور - ليشتي التمتع بمكاسب تطورها الناجح. وأعتقد أن أفضل سبيل لفعل ذلك هو من خلال الاستجابة لندائها المشروع من أجل الاندماج في المجتمع الدولي بوصفها شريكا كاملا في الأعمال والتجارة والسياسة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على عرضه لتقرير الأمين العام عن

ليشتي في التنمية الاقتصادية الإقليمية، ما إن تبدأ العائدات الوطنية من استغلال النفط في الإساهم في تنميتها الاقتصادية.

وفي الأشهر الستة المقبلة، ستصل مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة إلى نهايتها. وغدا، نأمل أن يعتمد المجلس مشروع قرار يمدد ولاية البعثة لفترة الأشهر الستة الأخيرة. وفي هذا الوقت القصير جدا، ما زال هناك عمل ضروري يجب أن تقوم به البعثة بتعاون كامل ومطلق من التيموريين أنفسهم. وكما أكد الأمين العام، ما زالت هناك بعض القطاعات الضعيفة والهشة، التي تتطلب اهتماما إضافيا وأكثر تركيزا، خاصة في مجالي الإدارة العامة وإنفاذ القانون.

إن وفدي متأكد من التقدم الذي ستحرزه البعثة وحكومة تيمور - ليشتي. وتعتقد البرازيل أنه، في غضون الأشهر الستة، سيتم على الأرجح التوصل إلى البدايات الأولى للاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، وبحلول وقت رحيل البعثة، سيواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة تحديا سوف يكون بالطبع هاما، رغم أنه لن يكون ذا أبعاد كبيرة. فالיום التالي لرحيل البعثة سيظهر كم كان المجلس مبدعا في إعداد نموذج جديد لبناء السلام بعد الصراع من أجل ضمان الانتقال من وجود ناجح جدا لحفظ السلام إلى مشروع مستدام تماما للشراكة والتعاون الدوليين.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشجع بقوة الأمين العام وفريقه وكل أعضاء أسرة الأمم المتحدة الإنمائية على دراسة تيمور - ليشتي بطريقة مبتكرة وبعناية وعلى وضع تصور لسبل ووسائل تحقيق توقعاتنا الحالية المتعلقة بدور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد بعثة تقديم الدعم. إن التعزيز الإضافي لإدارة العامة والمؤسسات الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري لتوطيد السلم والاستقرار. ولا يصدق هذا على تيمور - ليشتي وحدها بل

إذ ستمكن البلد من القضاء على الفقر وخلق الوظائف وتحسين الرخاء الاجتماعي للشعب. ونشيد، في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في استغلال الموارد المعدنية في البلد. كما نؤكد على برامج الدعم الجارية والتي يتم تنفيذها، ليس من جانب الأمم المتحدة فحسب، ولكن من جانب مؤسسات بريتون وودز وعدد من الدول المانحة كذلك.

ونشيد أيضا بعلاقات تيمور - ليشتي الممتازة مع جيرانها في المنطقة. ونؤكد بالخصوص على التعاون الممتاز بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، ونأمل أن يصلا عما قريب إلى اتفاق بشأن تعيين الحدود وأن يستمرا في إحراز التقدم في مجالات مختلفة من علاقتهما الثنائية. كما أنه من الأساسي أن يجازى المسؤولون عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩ على أعمالهم.

وفي مجال حقوق الإنسان، نرحب بالمساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، عبر وحدة الجرائم الخطيرة، في توخي حل الجرائم المقترفة عام ١٩٩٩. وإننا نؤكد على الجهود المبذولة بغية استكمال البحث في هذا الشهر. لهذا، نؤيد الاستراتيجية الرامية إلى تنفيذ سائر أوامر إلقاء القبض الصادرة في حق الأشخاص المتهمين بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، والذين لم تعرض قضاياهم على المحكمة بعد. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية عدم انتهاء هذه المهمة في التاريخ المحدد، وأنه قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير إضافية في المستقبل. ولهذا السبب، سننظر باهتمام في أية اقتراحات قد يقدمها الأمين العام في هذا المجال المهم.

أما بشأن عناصر البرنامج الأخرى، إننا نشتم على وجه الخصوص العمل الذي تقوم به الشرطة الوطنية في مختلف أرجاء البلد. كما نؤكد على العمل الذي يقوم به مكون شرطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور

تيمور - ليشتي (S/2004/888)، ونشكره على عمله وعمل فريقه.

ونود أن نسلط الضوء على ما تحقق من تقدم في المجالات الرئيسية، خاصة ما أنجزته الحكومة التيمورية خلال مرحلة التوطيد. وإنه لمن دواعي السرور أن تكون الحكومة قد أخذت على عاتقها رسميا مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي، واعتمدت قوانين أساسية مختلفة، وأحرزت تقدما في المجال الانتخابي.

وعلى الرغم من التطلعات المتفائلة، نتفق مع تقييم الأمين العام الذي مفاده أن تيمور - ليشتي لا تتمتع بعد بما يكفي من الاكتفاء الذاتي، حتى تنهي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية عملها. وفي هذا الصدد، نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكننا أن نعرض للخطر كل ما تم إنجازه، وبأن التمديد النهائي لفترة ستة أشهر اقترح مناسب. وفي هذا المجال، نؤيد مشروع القرار الذي أعده وفد البرازيل والذي تم الاتفاق بشأنه فعليا.

إن المعلومات التي قدمتها بعثة التقييم التقني التي زارت تيمور - ليشتي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر معلومات قيمة. ويمكن أن نرى أن لدى هيكل وتطور الإدارة العامة احتياجات جلية يتعين تلبيتها. إن تيمور - ليشتي بحاجة إلى مسؤولين أعدوا إعدادا جيدا، يكونون مثالا للاستقامة والأمانة. وإننا قلقون كذلك بسبب البطء الكبير في إدارة العدالة وما طال مجال حقوق الإنسان من مكامن الضعف. ونقر بالحاجة إلى تعزيز القدرات في هذا المجال. ولهذا، فإن المساهمة التي بوسع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن تواصل تقديمها لإنشاء النظام القضائي تعد أساسية في هذه المرحلة المقبلة.

وإن التنمية الاقتصادية عنصر آخر من العناصر الأساسية في تحقيق استقرار حقيقي في تيمور - ليشتي،

الدعم في تيمور الشرقية في مساعدة الشعب التيموري والحكومة التيمورية على التصدي لتلك التحديات خلال الشهر المقبل. وفي ذلك الصدد، نأخذ علماً بتوصيات الأمين العام التي مؤداها أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مواصلة القيام بوظائفها الحالية وكذلك الإبقاء على تكوينها وحجمها الحاليين لغاية أيار/مايو ٢٠٠٥. وإذا كان لن يتم تقليص بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أكثر قبل رحيلها النهائي، ينبغي للبعثة المذكورة أن تهيئ استراتيجية خروج فعالة وتبدأ تنفيذها دون تأخير.

أود أن أعرض أربع نقاط وجيزة فحسب، عوضاً عن بيان شامل.

أولاً، نشيد بالاستمرار في تعزيز علاقات تيمور - ليشتي مع إندونيسيا، غير أننا نلاحظ بخيبة أمل أنه لم يتم بعد التوصل إلى أي اتفاق بخصوص ترسيم الحدود البرية. ونحث كلا البلدين على العمل معا لتسوية هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، إننا نقر بالصعوبات التي تواجهها حكومة تيمور - ليشتي في التعامل مع مسألة المحاربين القدامى، والتي قدم لنا السيد هاسيغاوا إحاطة إعلامية بشأنها، والتصدي للعنف بين ممارسي فنون الرياضة القتالية. وإننا نحث الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة هاتين المسألتين في احترام للقانون الإنساني.

ثالثاً، نرحب بكون الحكومة التيمورية بدأت عملية الإبلاغ عن تنفيذها لسبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، انضمت إليها تيمور - ليشتي. وإننا نرى في ذلك مؤشراً هاماً على عزم الحكومة على ضمان التنفيذ الكامل لتلك المعاهدات.

الشرقية في تدريب وتعليم شرطة تيمور - ليشتي الوطنية والإشراف عليها. أخيراً، في ما يتعلق بحفظ الأمن، إننا مسرورون لكون الحالة في البلد هادئة إلى حد بعيد، على الرغم من أنه لا يمكننا تجاهل بعض مصادر عدم الاستقرار، ذات الصلة بالتهريب والتجارة غير القانونية وعبور الحدود بالطرق غير القانونية. وقد تطرق القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) إلى ذلك.

وأخيراً، نقر بالعمل القيم الذي يقوم به فاعلون آخرون، ولا سيما الفاعلون الإقليميون، والمأنخون في المجتمع الدولي، الذين ما زالوا يظهرون التزاماً قوياً تجاه تيمور - ليشتي. وتبقى شيلي، التي تتعاون مع تيمور - ليشتي منذ البداية، بل ووفرت القوات وطائرات الهليكوبتر ومعدات أخرى في الماضي، ملتزمة تجاه تيمور - ليشتي وتريد لهذا البلد الفتي أن يصير في النهاية مثالا دولياً للنجاح والأمل.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدلي ممثل هولندا عما قريب ببيان باسم الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة. وإن المملكة المتحدة تؤيد ذلك البيان تأييداً تاماً.

على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أرحب ترحيباً حاراً في هذه الجلسة بالسيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية وكذلك عناصر الشرطة المدنية والعناصر العسكرية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على العمل الذي يقومون به.

يوضح تقرير الأمين العام (S/2004/888) أن تيمور - ليشتي تواصل التقدم في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي. غير أنه تبقى هنالك تحديات مهمة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام. إننا نقر بالدور الهام الذي أدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم

والعلاقات بين تيمور - ليشتي والبلدان المجاورة، وبالأخص إندونيسيا، تبقى عنصراً أساسياً في المرحلة الحالية من توطيد عملية بناء الأمة. ووفدي يرحب بالعزم الذي تبديه تيمور - ليشتي للتعاون مع جيرانها، وخاصة إندونيسيا. وفي هذا الإطار، فإننا نأمل أن يتوصل الطرفان قريباً إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم حدودهما البرية، بالنظر إلى أهمية هذا الاتفاق بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها ككل.

وفي نفس الإطار، يحدونا الأمل في أن يتحقق تقدم مطرد وسريع في المفاوضات الجارية مع استراليا والمتعلقة بالحدود البحرية وتشاطر موارد النفط والغاز الطبيعي بغية التوصل إلى اتفاق، لما له من أهمية بالغة بالنسبة لأمن تيمور - ليشتي، وتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية عموماً.

ومن الواضح أنه رغم التقدم الكبير المحرز حتى الآن، لم تحقق تيمور - ليشتي بعد المستوى المتوخى من الاستقلال الذاتي. فالإدارة العامة ما زالت ضعيفة. وفي مجال القانون والنظام، لا تزال الشرطة التيمورية تعاني من ضعف مؤسسي، خاصة في مجال التدريب. وبالمثل، فإن القدرات الأمنية الوطنية في تيمور - ليشتي لا تزال في مرحلة مبكرة من عملية التطوير.

ولذلك، من الأهمية بمكان ألا تُعدّل أحكام ولاية بعثة الأمم المتحدة في شهورها الأخيرة. وبهذه الطريقة، يمكن للبعثة أن تواصل دعم قدرة تيمور - ليشتي على ضمان الأمن والاستقرار وتعزيز التقدم المحرز حتى الآن. ولذا، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر دون أي تعديل في المهام المنوطة بها. بموجب القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

وبغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة فعلاً، تحتاج حكومة تيمور - ليشتي وشعبها إلى الدعم المتواصل والثابت من المجتمع الدولي. ونحن

رابعا وأخيراً، إننا نشيد، كما يشيد الأمين العام، بعمل وكالات الأمم المتحدة ودور المساعدة الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف في تيمور - ليشتي على حد سواء. ويقوم الكل بدور هام في سبيل تسهيل الانتقال من عملية حفظ السلام إلى إطار مساعدة إيمائية مستدامة وتقليدية. وإن المملكة المتحدة، من جهتها، تعمل مع استراليا والحكومة التيمورية والشعب التيموري لتوفير التدريب والمساعدة للشرطة التيمورية، وقد بدأ هذا البرنامج، وهو الأول من سلسلة دورات لتدريب المدربين، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أرحب بالمثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، وأشكره وفريقه على العمل الرائع الذي أنجزه في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. كما أشكر السيد هاسيغاوا على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام (S/2004/888).

خلال الأشهر الأخيرة، حققت تيمور - ليشتي تقدماً مطرداً في جميع المجالات المتصلة ببناء الأمة وإنشاء البنية الأساسية وهيئة الظروف اللازمة لعمل الدولة بشكل متناغم. ويجري التحضير للانتخابات المحلية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد تعززت قدرات الإدارة العامة والنظام القضائي وكذلك الوكالات الأمنية. وتضطلع الحكومة التيمورية بمهامها الإدارية الوطنية بفعالية وشعور بالمسؤولية. وإلى جانب ذلك، تحقق بعض التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور - ليشتي خلال الأشهر القليلة الماضية. ونحن نرحب بهذا التقدم وبالعمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ودعم تطوير المؤسسات في تيمور - ليشتي.

تواصل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إيلاء الاهتمام بتمور - ليشتي وتقديم الدعم لها بغية ضمان التنمية المستدامة في ذلك البلد.

أخيراً، نثني على تمور- ليشتي لما تبذله من جهود من أجل تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة. وفيما يتعلق بالمسائل العالقة بين تمور - ليشتي وجيرانها، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم رغبة حكومة وشعب ذلك البلد، وأن يدعم تمور- ليشتي وجيرانها غية إيجاد حلول مرضية لصالح تحقيق استقرار إقليمي دائم، بما يحقق مصالح شعب تمور - ليشتي في المدى البعيد.

ونرى أنه من خلال جهود حكومة وشعب تمور- ليشتي، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ستحقق تمور - ليشتي الانتعاش وتحرز تقدماً مطرداً في مهمتها لبناء الأمة.

السيد أدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها للمجلس توطاً بشأن تقرير الأمين العام (S/2004/888) عن الحالة في تمور - ليشتي، التي تتسم بالإيجابية عموماً. وقد استمعنا باهتمام إلى تقريره الشخصي عن التقدم الثابت لهذه الأمة الفتية على الطريق نحو تعزيز مؤسساتها وإنعاشها اقتصادياً واجتماعياً.

وترحب بنن بجوانب التقدم العديدة التي أحرزتها تمور- ليشتي، حكومة وشعباً. ويدل ذلك التقدم على أنها تستخدم مساعدة المجتمع الدولي استخداماً طيباً. ونرحب ترحيباً خاصاً بالجهود الحميدة التي تبذلها تمور - ليشتي لتطبيع الحالة في البلد، وتعزيز الاستقرار على جميع أراضيها، وإنشاء مؤسسات سياسية، وتوطيد دعائم الإدارة العامة، ومواصلة تعزيز الشرطة الوطنية والعلاقات مع البلدان الأخرى في المنطقة، ولاسيما إندونيسيا وأستراليا. ونرحب

على اقتناع بأن حكومة وشعب تمور - ليشتي سيحققان تقدماً أكبر في بناء الأمة وتوطيد مؤسسات الدولة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً، أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تمور - الشرقية (S/2004/888). وأرحب أيضاً بتعيين السيد سوكيهيرو هاسيغاوا ممثلاً خاصاً للأمين العام في تمور - ليشتي، وأشكره على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها.

في الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع في تمور- ليشتي مستقرًا، وانتعش الاقتصاد بعض الشيء وتحسنت حياة السكان. وتجدر الإشارة إلى أن البلد حقق تقدماً مطرداً في بناء المؤسسات؛ كما أنشئت مؤسسات وأجهزة أمنية جديدة وهامة للدولة، وتعززت قدرات الإدارة العامة والنظام القضائي والنظام الأمني، كما أُجيز عدد من القوانين الهامة. وإننا نحيط علماً مع الارتياح بذلك التقدم، ونهنئ حكومة وشعب تمور - ليشتي على ذلك الإنجاز.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تمور الشرقية بقيادة السيد هاسيغاوا. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الأمين العام قد أوضح في تقريره أنه رغم التقدم الملحوظ الذي تحقق في عدة مجالات، إلا أن تحديات كبيرة ما زالت تنتظر تمور - ليشتي التي ستظل في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. ولذلك، نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ستة شهور أخرى، والإبقاء على حجم البعثة وتكوينها ومهامها الحالية، كيما يتسنى توطيد الإنجازات التي تحققت.

ونرى أن علينا جميعاً أن نعمل على وجه الاستعجال وأن نضاعف جهودنا حتى تكتمل ولاية بعثة الأمم المتحدة. ويتعين على البعثة و تمور- ليشتي تعزيز التعاون بينهما والإعداد لاستراتيجية خروج مرضية حتى يتسنى لتمور - ليشتي أن تحقق الاكتفاء الذاتي في وقت مبكر. وينبغي أن

أخرى - أي، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبقى ملتزماً تجاه هذه الدولة الفتية في تطورها. ومما يكتسي الأهمية أيضاً أن تأخذ أنشطة المجتمع الدولي في الاعتبار رؤية زعماء تيمور - ليشتي بالنسبة لمستقبل بلدهم.

إن إستراتيجية خروج البعثة يجب أن تعتمد على الدعم الذي تستطيع أن تقدمه صناديق وبرامج الأمم المتحدة، التي ينبغي لها أن تواصل في مساعدة تيمور - ليشتي حتى تتمتع باكتفاء ذاتي تام وتتمكن من أن تعتمد على جوانب قوتها الاقتصادية نفسها. ويجب ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن تيمور - ليشتي هي أحد أقل البلدان نمواً؛ لذلك، فهي تتطلب دعماً كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تأسيس البنى التحتية للتعامل مع أوجه الضعف الهيكلي، وبذلك يمكن كفاءة التنمية الاقتصادية المطردة للبلد.

السيد بواربير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تود فرنسا أن تعرب عن ارتياحها للمعلومات التي قدمها لنا الممثل الخاص للأمين العام. وعلى الرغم من الصعوبات التي أشير إليها، فإن تطورات الحالة في تيمور - ليشتي تطورات إيجابية. ونود أن نعرب عن تهنئتنا لسلطات تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة) على التقدم المحرز، في إعمار دولة فعالة وفي عملية التكامل مع منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها على السواء.

وإننا نؤيد تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، كما اقترح الأمين العام في تقريره، وبذلك قد تتمكن البعثة من الوفاء بمهمتها دعماً لسلطات ديلي.

وفرنسا تبقى وستظل مهتمة بشكل خاص بالجهود التي ستبذلها حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في الميدان في الأشهر الستة المقبلة، لضمان ألا ينجح الجناة في الإفلات من العقاب، كما وصف الأمين العام في الفقرة ٦٩ من تقريره.

أيضاً بالتدابير الجريئة التي اتخذتها تيمور - ليشتي بهدف التصدي للمشاكل الهيكلية وذلك باعتماد قوانين تتعلق بالقطاع الخاص، في جملة أمور أخرى. وستساعد تلك التدابير على كفاءة انتقال سلس من مرحلة المساعدات الطارئة إلى مرحلة إرساء الأسس لتحقيق تنمية مستدامة.

ونحيط علماً بالجهود المتواصلة من جانب البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والرامية إلى تعزيز المؤسسات في النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للبلد.

مع ذلك، لا يمكننا القول إن الأهداف المحددة قد تم بلوغها في كل المجالات. فالأنشطة الجارية تستحق بالتأكيد المتابعة والتعزيز، لأن تقرير الأمين العام يوضح أن الكثير ما زال يتعين القيام به لكفاءة ترسيخ هذه الإنجازات، لا سيما تعزيز القدرة الفنية والانضباط في قوة الشرطة وتعزيز قطاع العدالة.

وبالمثل، نتابنا الحيرة من حقيقة أن التقدم المتوقع في ترسيم الحدود البحرية والبرية لتيمور - ليشتي يستغرق وقتاً طويلاً. لذلك، فإننا نحث الدول المعنية لدفع هذه العملية قدماً لمصلحة السلام والاستقرار والتنمية المتكاملة في جميع أنحاء المنطقة.

وعموماً، نشاطر رأي الأمين العام، الذي ذكر في الفقرة ٦٥ من تقريره أن الحالة في الميدان لا تقتضي إجراء أي تعديل في مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). لذلك فإننا نساند الإبقاء على حجم الملاك الحالي للبعثة في مرحلة التوطيد. كما نوافق على مشروع القرار الذي قدمته البرازيل. إن اعتماد مشروع القرار الإجمالي هذا، الذي يتمشى مع نص وروح قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، سيؤكد مجدداً رغبة المجلس، التي سبق وأن أعرب عنها، في تجديد ولاية البعثة لستة أشهر

من الجانبين. وألمانيا تحذوها الثقة بأن المزيد من التقدم صوب إبرام اتفاقات ملموسة حول ترسيم الحدود وقضايا معلقة أخرى مع البلدان المجاورة يمكن أن يتحقق وسيحقق في الأشهر القليلة المقبلة.

وفيما يتعلق بالدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة، نشاطر الأمين العام والسيد هاسيغاوا رأيهما بأن البعثة يتعين عليها أن تصب اهتمامها بصورة متزايدة على إعداد وتنفيذ استراتيجية الخروج أثناء الأشهر الستة القادمة، بقصد زيادة تملك التيموريين للعملية، وكذلك زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف عقب مغادرة البعثة. وتتفق مع الأمين العام على أن مؤتمر المانحين المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠٠٥ سيكون تأثيره حاسماً على ما نأمل في هذا الصدد.

وفي ضوء التحديات المحلية والدولية التي لا تزال تواجهها تيمور - ليشتي، تؤيد ألمانيا توصية الأمين العام بالإبقاء على البعثة بمهامها وتشكيلتها وحجمها الحالي طيلة فترة التمديد النهائي للولاية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

لقد وصفت تيمور - ليشتي مراراً وتكراراً، وعن حق، بأنها نموذج مثالي لبناء الدولة ممكن التطبيق. وتشجع ألمانيا كل المعنيين من التيموريين والعناصر الدولية الفاعلة على الحفاظ على التزامهم وتركيزهم بغية إكمال قصة النجاح هذه.

إن إيلاء الاعتبار الواجب للرغبة في إقامة العدل لدى أولئك الذين لحق بهم الأذى من أعمال العنف عام ١٩٩٩ هو، من وجهة نظرنا، جزء من عملية المصالحة وبناء الدولة الناجح القائمة على أساس سيادة القانون. وفي هذا المضمار نتطلع إلى اقتراحات محددة تقدم في المستقبل القريب.

السيد لو كاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالمثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، السيد

أخيراً، إننا نؤيد مشروع القرار الذي قدمه وفد البرازيل. وقد طلبنا هذا الصباح إدخال بعض التعديلات عليه والتي أفهم أنها تجري مناقشتها حالياً بين خبرائنا.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه على الإحاطة الإعلامية الشاملة والبناءة التي قدمها السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، وإننا نرحب بالتقرير المرحلي المفصل للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة).

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن ألمانيا تؤيد البيان الذي ستدلي به هولندا باسم الإتحاد الأوروبي.

وتشني ألمانيا على التقدم المطرد المحرز من قبل شعب تيمور - ليشتي وحكومتها وكذلك من البعثة في الأشهر الثلاثة الماضية. ويستحق الممثل الخاص إشادة خاصة على تشكيله ثمانية أفرقة عاملة عقب المناقشة السابقة التي أجراها المجلس في آب/أغسطس، فحافظ على الزخم وأخذ في الاعتبار الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

وتتفق ألمانيا مع التقييمات والنتائج الموزونة التي قدمها الممثل الخاص ومع تقرير الأمين العام. ولئن كنا نعترف بالتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي على درب الاكتفاء الذاتي والاستقرار، فإننا نرى أنها لم تبلغ بعد نهاية السباق. إن الحل السياسي لشتى القضايا على الجبهة المحلية يتطلب جهوداً عاجلة ودؤوبة من جانب السلطات التيمورية.

والمطلوب الآن المزيد من تطوير مؤسسات الدولة الرئيسية والوكالات الأمنية، ومسائل المحاربين القدامى، وتوسيع الحوار مع المجتمع المدني، وتعيين أمين حقوق الإنسان والعدالة والتركيز على المصالحة بصفقتها عنصراً مهماً في بناء الدولة.

وبالمثل تتطلب جهود الحكومة التيمورية لحسم المشاكل الخارجية المعلقة قبل إنهاء الولاية اهتماماً متواصلًا

والكفاءة والمهارة، وكذلك إلى الحاجة إلى التنفيذ التام لبرامج التدريب الحارية حالياً.

رابعا، ستركز المهمات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في ولايتها الأخيرة التي سيوافق عليها مجلس الأمن قريبا على إعداد استراتيجية انسحابها التي تقوم على التولي المتزايد للتيموريين لنظم الإدارة العامة والقضاء وإنفاذ القانون والأمن الوطني ومشاركتهم فيها، وذلك بالتزامن مع تعبئة الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين ستكون مساعدهم حاسمة في جهود أخرى من أجل إيجاد إطار للمساعدة على التنمية المستدامة لتيمور - ليشتي.

وستواجه تيمور - ليشتي، انطلاقا من السنة المقبلة، مرحلة جديدة من وجودها بوصفها أمة مستقلة، مع تغيير أساسي في أسلوب المساعدة الدولية. ويحث وفد بلدي المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة الملائمة، في الوقت المناسب من أجل تعزيز السلام والتنمية في تيمور - ليشتي.

ونلاحظ مع الارتياح تحديد انعقاد مؤتمر المانحين في آذار/مارس ٢٠٠٥. ونتطلع إلى ألا يخذل هذا المؤتمر الشعب التيموري وإلى أن يشكل أداة جوهرية في إطار المساعدة من أجل التنمية المستدامة لتيمور - ليشتي.

ونشيد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في النهوض بإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وتعزيز الخدمات العامة، وضمان الأمن الكامل، وفي تطوير القدرة المؤسسية.

وختاما، ننظر إلى العلاقات بين تيمور - ليشتي وجيرانها - وخاصة إندونيسيا وأستراليا - باعتبارها عوامل هامة في وضعها العام، وخصوصا في ما يتعلق بأمنها

سوكيهيرو هاسيغاوا، وأن أشكره على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام. ونعرب عن تقديرنا القلبي للتقدم، الموصوف في التقرير، الذي أحرزه الشعب التيموري، وللآفاق الطيبة المفتوحة أمام بناء مجتمع مستقر حديث ديمقراطي في تيمور - ليشتي.

نود أن نتطرق باختصار إلى بعض الجوانب الحاسمة المشار إليها في تقرير الأمين العام. أولا، نؤيد توصية الأمين العام الواردة في التقرير، والتي تتطابق مع أمان زعامة تيمور - ليشتي، أي، الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة). مهماتها وتشكيلتها وحجمها الحالي حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، للسماح للبعثة بأن تكمل مهماتها الرئيسية وتوطد المكاسب المحققة حتى الآن. وبالتالي، نحن نتفق اتفاقا تاما مع مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية الذي قدمه الوفد البرازيلي.

ثانيا، بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في تيمور - ليشتي خلال مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، فإن البلد لم يصل بعد إلى العتبة الحاسمة للاكتفاء الذاتي. فما زالت الإدارة العامة والنظام القضائي ضعيفين وهشين يتطلبان مساعدة دولية متواصلة واستراتيجية انسحاب مترابطة وفعالة عندما تغادر البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥. وهذا سيضمن عدم تعريض أوجه التقدم التي تم إحرازها في تلك المجالات الحساسة للخطر.

ثالثا، لدى التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها إنفاذ القانون، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، يؤكد التقرير على الحاجة إلى زيادة تدريب الشرطة الدولية للارتقاء بها إلى المستوى المرغوب فيه من المهنية

ليشتي وإندونيسيا على حد سواء. وذلك نموذج يمكن للأمم المتحدة أن تكرر في مناطق أخرى حيث تنتشر بعثاتها.

ويقدم تقرير الأمين العام استكمالاً للمعلومات عن التقدم الذي تم إحرازه في كل واحد من مجالات البرنامج. وبالرغم من أنه تم إحراز بعض التقدم في تلك المجالات، فمن الواضح أنه ما زالت ثمة حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك. فعلى سبيل المثال، ما زال قطاع الإدارة العامة التيموري يتطلب مساعدة دولية هامة على المدين القصير والمتوسط. كما يحتاج قطاع القضاء إلى تعزيز ملحوظ. ويظل عدم وجود إطار مستدام عائقاً أمام تدريب وتطوير الشرطة الوطنية التي تواجه قضايا متعلقة بالكفاءة والإدارة ومحدودية الموارد وكذلك بالانضباط.

وفيما يتعلق بقدرة قوات الدفاع التيمورية، فإن ذلك المجال لا يزال، بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، يعيقه نقص الموظفين ذوي الخبرة وأنظمة التدريب الملائمة ومحدودية القدرة التجهيزية والسوقية. كل هذا يؤكد الحاجة إلى المشاركة القريبة والمتواصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ونظيراتها التيمورية من أجل تجاوز أوجه قصورها.

وتؤيد باكستان تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وقوتها وتشكيلها الحالي لفترة ستة أشهر أخرى من أجل تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها لحد الآن، وإتمام المهمات الأساسية التي حددها قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤) للبعثة.

وإضافة إلى جهود بعثة الأمم المتحدة، يبقى أخطر التحديات التي تواجهها تيمور - ليشتي وأطولها مدى هو استعادة العافية الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من أن اقتصاد البلد أبدى علامات على استعادة العافية، فإن مشاكل هيكلية جدية ضاربة الجذور وتخلف القطاع الخاص

واستقرارها وتنميتها. ونثني على الالتزامات التي أخذها هذان البلدان على عاتقهما إزاء مستقبل تيمور - ليشتي والحوار البناء الذي أجرياه بخصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في ما يتعلق بترسيم الحدود والإدارة. ويأمل وفد بلدي أن تتقدم العملية بسرعة وأن يتم إحراز تقدم مستدام قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نود أن

نعرب عن ترحيبنا الحار بالمثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، الذي حضر اليوم إلى مجلس الأمن بصفته الحالية. نشكره على عرض تقرير الأمين العام (S/2004/888) وعلى المعلومات المستكملة التي قدمها إلى المجلس بشأن الوضع في تيمور - ليشتي. كما نتمنى له حظاً سعيداً في مساعيه.

لقد أحرزت تيمور - ليشتي تقدماً ملحوظاً منذ استقلالها. ويعود الفضل في هذا النجاح بدرجة كبيرة إلى شعب وحكومة تيمور - ليشتي. إننا نشيد بهما على إنجازهما بالرغم من الظروف الصعبة جداً. ونقدر، على وجه الخصوص، الجهود الجريئة للقيادة التيمورية في تشجيعها على إجراء المصالحة الوطنية. ونأمل أن تواصل الكفاح لتضميد جروح الماضي الغائرة، الداخلية والخارجية على حد سواء.

تؤيد باكستان جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لتعزيز السلام والمساعدة على التطور المؤسسي في تيمور - ليشتي، خاصة في مجالات برنامجية رئيسية كالإدارة العامة والقضاء والتنمية وإنفاذ القانون وصور الأمن والاستقرار. وما زالت تلك المهمات حاسمة في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. كما نعتبر أن الدور الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية آلية لبناء الثقة، داخل تيمور - ليشتي وبين تيمور -

على السلام والأمن هناك وصونهما. فالحكومة ما فتئت تتخذ خطوات لحل قضية المحاربين القدامى ولكبح الارتفاع المفاجئ للحوادث العنيفة بين ممارسي فنون الرياضة القتالية. وقد مكن ذلك حكومة تيمور - ليشتي، بمعية بعثة الأمم المتحدة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وشركاء آخرين في التنمية، من التصدي للتحديات المتعددة الجوانب المرتبطة بعمليات بناء الأمة وبناء المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية.

لقد تم تحقيق منجزات ملموسة. وبالنسبة لنا، فإن الأمر الأهم هو حقيقة أن تيمور - ليشتي تستمر في تعزيز علاقاتها مع جيرانها.

وقد عُرض على البرلمان الوطني عدد من مشاريع القوانين الهامة. ويبدو أن إجراء الانتخابات المحلية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ أصبح هدفا قابلا للتحقيق، وتحقق تحسن مطرد في تعيين موظفين نظراء من تيمور - ليشتي في عدد من الوظائف الرئيسية، ويستمر التقدم في تطوير الشرطة الوطنية وقوات الدفاع لتيمور - ليشتي. وفضلا عن ذلك، فإن الاقتصاد الوطني بدأت تظهر عليه علامات انتعاش، مع حدوث اعتدال في نسبة التضخم، وتوقع زيادة بنسبة ١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم المتواضع، فإن وفدي قد لاحظ تحذير الأمين العام بأن الكثير ما زال ينبغي عمله في مجالات رئيسية مثل إقامة الحكم الرشيد وبناء المؤسسات وإصلاح قطاع الأمن. كما لاحظ حقيقة وصفها بأنها تستأثر بالاهتمام ألا وهي الزيادة بنسبة ١٧,٤ في المائة في مجموع السكان، بينما ازداد عدد سكان محافظة ديلي بنسبة ٣٩ في المائة في فترة ثلاث سنوات، الأمر الذي يدل على حدوث تحول جذري في معدل التوسع الحضري، مما سيخلق تحديات كبيرة للحكومة، ليس بسبب الحاجة إلى

وعدم وجود تشريعات للتمكين ما زالت تعيق التقدم في مجالات اقتصادية رئيسية.

وسيتقى من الصعب على تيمور - ليشتي قيامها بمسئوليات استعادتها لعافيتها الاقتصادية، دونما دعم دولي مستمر. ونأمل أن يستمر مجتمع المانحين الدوليين في تقديم مساعدته التي لا غنى عنها لتيمور - ليشتي من أجل تمكين ذلك البلد من الوقوف على قدميه.

كما أن الدعم المستمر من جيران تيمور - ليشتي حيوي في ذلك الصدد. وتعتقد باكستان أن تطوير علاقات وثيقة وودية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا يكتسي أهمية قصوى، كما أنه في مصلحة كلا البلدين. كما نأمل أن يحل جيران تيمور - ليشتي الآخرون قضاياهم الثنائية معها من أجل تمكين ذلك البلد من الوصول إلى إمكانياته الاقتصادية الحقيقية.

وأخيرا، تعتبر تيمور - ليشتي على نحو واسع قصة نجاح في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، فإن النجاح الحقيقي في حفظ السلام لا يقاس بالسنين، وإنما بالعقود. وستبقى تيمور - ليشتي في حاجة إلى دعمنا في المراحل المقبلة من وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعدها. ويجب بذل كل الجهود لضمان تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها بمعاملة شديدة ولعدم ضياعها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة تقرير الأمين العام (S/2004/888) المتعلق بالتطورات في تيمور - ليشتي. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على عرضه لتقرير الأمين العام وتوصياته.

يشيد وفد بلدي بجهود حكومة تيمور - ليشتي المستمرة والمتواصلة للاضطلاع بمسؤولية أكبر في الحفاظ

كما نرحب بتحديد موعد مبكر لانعقاد مؤتمر المانحين، في آذار/مارس، لأن ذلك قد يسهم في ضمان مرحلة انتقالية يسيرة فيما يتعلق بالشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف المتوقعين لتيمور - ليشتي.

وأخيراً، يلاحظ وفدي دعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء أن تتعاون في ضمان مثول مقترفي الجرائم الجسيمة التي وقعت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ أمام العدالة. ويعتقد وفدي أنه ينبغي القيام بذلك بطريقة عملية وملائمة وفعالة، مع مراعاة آراء وحساسيات وتعاون الأطراف المعنية.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أحذو حذو الأعضاء الآخرين في الترحيب بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وفي شكر الممثل الخاص، السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية.

وحيث أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات المقتضية.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة السلطات في تيمور - ليشتي على التقدم الثابت المحرز نحو تنمية البلد وتحويله إلى دولة مستقرة وديمقراطية، وأن أشجعها على مواصلة جهودها في دعم الاستقرار وبناء المؤسسات.

كما أود أن أعبر عن رضا رومانيا إزاء الاستمرار في تعزيز العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونأمل أن الالتزام السياسي القوي الذي يديه الطرفان سوف يؤدي بدون تأخير إلى تقدم ملموس بشأن المسألة المتبقية في مجال ترسيم الحدود.

وتود رومانيا أن تعبر عن تقديرها للدور البارز الذي أدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في جهود بناء القدرات في البلد. ونهنئ البعثة على الطريقة التي

توفير الخدمات الاجتماعية فحسب، بل أيضا في تأمين السلام والنظام في المدينة.

وكما بينت ألمانيا، هناك حاجة إلى استمرار تقديم المساعدات الدولية إلى تيمور - ليشتي، خاصة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم. وينبغي تحديد المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في وقت مبكر لضمان فترة انتقالية يسيرة كجزء من استراتيجية انسحاب البعثة. وقد ذكر تقرير الأمين العام ميادين محددة لتوجيه الدعم، مثل تطوير الإدارة العامة في البلد، وبناء القدرات المؤسسية في قطاعات معينة، والمزيد من التدريب، والهياكل الأساسية، والمعدات والدعم السوقي لوكالات إنفاذ القانون والأمن في تيمور - ليشتي.

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الأمين العام، وبالنظر إلى التطورات الأخيرة ونتائج زيارة لجنة التقييم الفنية الأخيرة بأن تيمور - ليشتي لم تصل بعد إلى العتبة الحاسمة للاكتفاء الذاتي، فإن وفدي يؤيد توصية الأمين العام بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم، مع المحافظة على المهام والتشكيل والحجم الحالي، لمدة ستة أشهر إضافية، من أجل إتاحة الفرصة لاستكمال مرحلة الإنجاز والتعزيز، ولرسم استراتيجية لخروج بعثة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بمبادرة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، بإنشاء ثمانية أفرقة عمل تساعد في الوقت المناسب في تحديد الأنشطة اللازمة للفترة الانتقالية من عملية حفظ السلام وبناء السلام التي تقوم بها البعثة إلى عملية للمساعدة في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة. ولكن التقرير لا يحدد مجالات الأنشطة تلك. ويعتقد وفدي أن من المفيد للمشاركين في هذه الجلسة المفتوحة الإبلاغ عن الميادين التي تعمل فيها أفرقة العمل الثمانية.

منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين.

إن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب ما زالت تشكل مسألة هامة بالنسبة لبلدي. ولذلك، نشجع الأمين العام على القيام بمزيد من الجهود لاستكشاف أنجع السبل لتقديم مرتكبي الجرائم الجسيمة في عام ١٩٩٩ إلى العدالة. وسيبقى تعاون الدول الأعضاء أساسيا في هذا المجال.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، على عرضه التقرير المرحلي عن بعثة عنا على آخر تطورات الوضع في ذلك البلد. ونحن نتفق الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وعلى إطلا مع الملاحظات والنتائج الرئيسية للأمين العام.

وأثناء الفترة قيد البحث، أحرزت سلطات تيمور - ليشتي المزيد من التقدم، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، نحو الاستقلال الحقيقي. ومن المهم الإبقاء على سير هذه العملية من أجل تعزيز السيادة الحقيقية لهذا البلد.

ولكن تيمور - ليشتي ما زالت تواجه مشاكل ملحة، بما في ذلك النقص في الهياكل الأساسية؛ وقلة الموارد، وخاصة الموارد البشرية المؤهلة؛ وضعف الإمكانيات المتعلقة بنظام حكم الدولة وبهياكل إنفاذ القانون في البلد.

وينبغي لتيمور - ليشتي، مع دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، بذل جهود كبيرة لكي يتمكن البلد من التمتع بالاكتماء الذاتي الكامل قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في أيار/مايو القادم.

إننا نرحب بحقيقة أن الحالة السياسية الداخلية في تيمور - ليشتي بقيت مستقرة بصفة عامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذتها سلطات تيمور - ليشتي لحل

اضطلعت بها بمجمل أنشطتها، وعلى القيادة المهمة للممثل الخاص، السيد هاسيغاوا، ونحبه أيضا على الأداء الفعال لولاية البعثة.

لقد تابعنا باهتمام النتائج التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة للتقييم التي زارت تيمور - ليشتي عملا بالقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ونتفق مع النتيجة التي توصلت إليها بأنه على الرغم من التقدم الهام الذي تم إحرازه في بناء المؤسسات الرئيسية للدولة وتعزيز الإطار التشريعي والمضي قدما بإصلاح القطاع الأمني، فإن تحديات كبيرة ما زالت أمامنا وأن هناك حاجة إلى المزيد من العون الدولي.

واستنادا إلى ذلك تؤيد رومانيا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ستة أشهر أخيرة، مع الإبقاء على المهام والتشكيلة والحجم الحالي للبعثة، بموجب القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤).

ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة الأخيرة في تيمور - ليشتي ستترك أثرا مميذا في عملية تعزيز الاكتفاء الذاتي لتيمور - ليشتي، وبذلك تمهد السبيل أمام الأمم المتحدة للخروج من البلد تاركة وراءها ميراثا لنجاح حقيقي هناك.

وريشما يتم ذلك، نود أن نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى الإبقاء على مواصلة الدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتكميل جهود بعثة الأمم المتحدة ولمواصلة تقديم المساعدات اللازمة لتيمور - ليشتي بعد انسحاب البعثة.

وقد جاءت في هذا السياق الدعوة إلى بعثة الأمم المتحدة بأن تركز بشكل متزايد على إعداد استراتيجية الخروج من أجل ضمان ملكية أقوى من جانب شعب تيمور - ليشتي، ولكفالة عملية انتقال يسيرة من بناء السلام إلى بناء المؤسسات ومساعدات التنمية المستدامة من جانب

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي ستلقيه هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأكتفي بالإدلاء ببعض الملاحظات.

إننا نرحب بمواصلة تيمور - ليشتي تقدمها الثابت في بناء المؤسسات، وتطوير سيادة القانون خلال الشهر الأخير. وبفضل دعم بعثة الأمم المتحدة، والدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، تحسن عمل النظام القضائي، والإدارة العامة، والوكالات المختصة بإنفاذ القوانين، وازداد تعزيزا. ولا بد أن نشكر سلطات تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة على كل ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، يمكننا أن نلاحظ من خلال تقرير الأمين العام أن العديد من المهمات في المجالات الهامة ما زالت عالقة. وأود أن القي الضوء خصيصا على إجراء الانتخابات المحلية القادمة، واختيار أمين لحقوق الإنسان والعدالة، واعتماد مشاريع قوانين هامة بشأن تطوير سيادة القانون، وتدريب موظفي القطاع العام في المجالات القضائية والمالية، وبناء قدرات الشرطة الوطنية والقوات المسلحة.

وبناء عليه، تؤيد اليابان بإخلاص، التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره. ونرى أنه ينبغي تمديد ولاية البعثة مرة أخرى لفترة ستة أشهر، مع الاحتفاظ بمهامها الحالية، وشكلها وقوامها. ونشكر بعثة البرازيل على مشروع القرار الذي أعدته في هذا الشأن، والذي يحظى بتأييدنا الكامل لأنه سيوفر دعم مجلس الأمن لاستراتيجية خروج البعثة.

ونؤيد مبادرة الممثل الخاص للأمين العام لتشكيل عدد من مجموعات العمل المشتركة بغية التحضير لتحويل بعثة حفظ السلام وبناء السلام الحالية إلى آلية للمساعدة تعزز المؤسسات وتضمن التنمية المستدامة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة أداء دور الدعم والتنسيق، وهي التي

المشاكل الاجتماعية الملحة، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالحاربين القدامى في النضال من أجل الاستقلال.

ونلاحظ التحضيرات الناجحة للانتخابات المحلية وندعو جميع السلطات السياسية في البلد إلى الاضطلاع بدور بناء فيها. كما نرحب بالتطور المتواصل في العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وندعو الدولتين إلى مواصلة تعزيز التعاون الثنائي من أجل تسوية المسائل التي لا تزال عصية على الحل، في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك المشكلة الهامة المتمثلة في ترسيم الحدود.

وثمة أهمية خاصة لضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء التحقيقات عند انتهاكها. ونؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة أخيرة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، مع الاحتفاظ بالولاية الحالية للمهمة وشكلها وقوامها، وهو ما تم التوصل إليه بالفعل في مجلس الأمن. ومن المهم أن تولي بعثة الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة لتواجدها في تيمور - ليشتي أقصى اهتمام لتحضير استراتيجية الانسحاب حتى لا تحدث أية فجوات في عمل هيكل دولة تيمور - ليشتي بعد مغادرة البعثة. وسيواصل الوفد الروسي، من جهته، تقديم كل الدعم اللازم للبعثة. ونحن ممتنون لوفد البرازيل على إعداد مشروع قرار في مجلس الأمن بهذا الشأن، وهو ما ندعمه دعما كاملا.

السيد يانيس - بارنويفو (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام سوكيهيرو هاسيغاوا على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام (S/2004/888)، ونشكره على ما قام به بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونود أيضا أن نرحب بوجود السفير خوسيه لويس غوتيريس، الممثل الدائم لتيمور - ليشتي بيننا.

جدا، يجب علينا أن ننظر في المسائل الكبيرة التي لا تزال من دون حل. والأهم من ذلك أنه ينبغي للمجتمع الدولي تحديد التدابير الواجب اتخاذها لضمان المساءلة بشأن الفظائع التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩.

وكما قلنا مرارا، يجب أن تكون هناك مساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حيال تناول هذه المسألة. فالحكم الذي أصدرته محكمة استئناف في إندونيسيا والتي ألغت حكما أصدرته محكمة أخرى مخصصة للنظر في هذا الشأن، بتقليص العدد الإجمالي للمدانين إلى شخص واحد، يؤثر تأثيرا مباشرا على تحقيق هذه المساءلة. فقد جرى ارتكاب خرق جسيم لعملية المحكمة المخصصة التي فشلت في تقديم قائمة كاملة وذات مصداقية عن الجرائم التي ارتكبت في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩. ولا بد من إيجاد مستوى معين للمساءلة بشأن تلك الفظائع بغية خلق مناخ يفضي إلى تنمية المؤسسات الديمقراطية في كل من إندونيسيا وتيمور الشرقية.

ونظرا للاختصاصات المحدودة لوحدة الجرائم الخطيرة وعجزها عن تناول الجرائم التي سبق أن ارتكبتها العسكريون الإندونيسيون، ونظرا لفشل الأمر القضائي الذي أصدرته المحكمة الإندونيسية المخصصة للنظر في هذه الجرائم، قد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة الوضع. ونحن نؤمن بضرورة أن يرسل الأمين العام بعثة من خبراء التقييم إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا لدراسة الدعاوى القضائية الحالية وتقديم توصيات بهذا الشأن.

أستأنف الآن عملي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

من أجل الاستخدام الأمثل لوقتنا، لن أدعو المتكلمين إلى أخذ مقاعدتهم أمام الطاولة. فأثناء إلقاء أحد المتكلمين لكلمته، سيقوم موظف المؤتمرات بإرشاد المتكلم التالي إلى مقعده.

تقوم بعمل مميز بالتعاون مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف. إضافة إلى ذلك، نأمل أن يضمن انعقاد المؤتمر الدولي للمانحين في آذار/مارس ٢٠٠٥ توفير الدعم للشعب التيموري، والذي ستستمر الحاجة إليه في المرحلة الجديدة.

وفي مجال حقوق الإنسان، نرحب بجهود وحدة الجرائم الخطيرة في إنمام أنشطتها في الوقت المحدد لها. ونأمل أن يجري قريبا تعميم التقرير النهائي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونؤيد الأمين العام في قناعته بضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩ في تيمور الشرقية؛ ونتتظر أن يقدم الأمين العام مقترحات تهدف إلى تجنب إفلات هؤلاء المجرمين من العقاب.

وفي النهاية، ينبغي أن نلقي الضوء على العلاقات الجيدة بين تيمور - ليشي والدول المجاورة. ولا شك أن هذه العلاقات عامل رئيسي في استقرار الأمة التيمورية وتنميتها. ونأمل على وجه الخصوص أن يؤدي هذا المناخ الملائم قريبا إلى اتفاقات محددة على ترسيم الحدود البحرية والبرية، وإلى ضمان قيام علاقات طيبة مع الجيران وتعاون إقليمي.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): ألقى الآن بياني بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وبعرض الممثل الخاص هاسيغاوا له في المجلس. ونؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة مرة أخيرة لستة أشهر تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وخلال الأشهر الستة الأخيرة من الولاية، ينبغي لموظفي البعثة مواصلة نقل المهارات والتحضير لنقل المسؤولية عن الإدارة المدنية، والعدل، والأمن إلى نظرائهم في تيمور الشرقية، وللمانحين الثنائيين ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبينما نقرب من نهاية مهمة حفظ سلام ناجحة

أعطي الكلمة أولاً للممثل تيمور - ليشتي.

السيد غوتيرز (تيمور - ليشتي) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم على تولى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أشكركم وأشكر أعضاء المجلس على فرصة مخاطبة المجلس.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره الشامل (S/2004/888)، الذي يستعرض أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة)، والتقدم المحرز في مجالات رئيسية من الحكم السديد وأوجه القصور والتحديات الماثلة أمامنا لإحراز تقدم إضافي ولإدماج ديمقراطيتنا اليافعة وبلدنا الفتي. وتتفق حكومتي مع معظم ما جاء في تحليل الحالة على أرض الواقع وتؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالسيد سوكيهيرو هاسيغاوا الممثل الخاص للأمين العام، على زعامته المهمة التي لا تقدر بثمن وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة جدا هذا الصباح.

إن تيمور - ليشتي بلد مسالم ومستقر. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات ديمقراطية ووضع أسس دولة على أساس احترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية، لا يزال المستقبل محفوفًا بتحديات كثيرة.

إن تنمية القدرات في قطاعات من قبيل الإدارة العامة والعدالة تواصل إحراز التقدم، وإن كان بوتيرة بطيئة. ويشجع وفدي أعضاء المجلس والمجتمع الدولي والشركاء في التنمية على مواصلة دعم تيمور - ليشتي من خلال توفير مستشارين مدنيين في القطاعات الرئيسية ليتسنى بناء قدرات المواطنين التيموريين وتنمية القدرات المؤسسية.

ومن الحيوي لبرنامج المساعدة بإعارة خدمات المستشارين المدنيين، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة

الإغاثي، أن يتمكن من توظيف أولئك المستشارين في أقرب وقت ممكن. ومثلما أشار الأمين العام في تقريره، لم يتم شغل إلا ٥٠ منصباً من ١٠٢ منصب من مناصب المستشارين المدنيين. وتخفيض عدد المستشارين في هذا الوقت لن يكون سابقاً لأوانه فحسب، بل سيرك أيضاً تأثيراً سلبياً على المهام الرئيسية للمؤسسات الوطنية.

تظل تيمور - ليشتي ملتزمة بإنشاء قوة شرطة فعالة ومهنية وخاضعة للمساءلة. ويشير إصدار القانون الأساسي ومدونة الأحكام التأديبية إلى ذلك الالتزام؛ ومع ذلك، يتطلب التنفيذ الفعال لمثل هذه القوانين مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي.

ولقد أسفنا شديد الأسف على استخدام الشرطة القوة أثناء مظاهرة بعض المحاربين القدامى في شهر تموز/يوليه. ويتفق وفد بلادي على أن الكثير ما زال يتعين إنجازه لإنشاء مجتمع يستند إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. إن إنشاء قوة شرطة محايدة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة عنصر مهم شأنه شأن إنشاء هيئة قضائية مستقلة. ومع ذلك، فإنني واثق من أن المجلس يقدر القيود التي نعمل في ظلها ومحدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة لنا. ومن شأن توفير مستشارين فنيين ومدربي قضاة، من خلال برنامج مساعدة للهياكل الإدارية الأساسية وللنظام القضائي، أن يسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وتشيد حكومتي بالجهود التي تبذلها البعثة في الوفاء باحتياجات التدريب للشرطة المدنية لتيمور - ليشتي من خلال وضع خطة لتطوير المهارات بالتعاون مع النظراء المحليين. ومن خلال هذه المبادرة شهدنا تحسناً متواصلاً لمهارات وقدرات شرطتنا في العديد من مجالات مهام الشرطة. ولكن من أجل البناء على المكاسب التي تحققت ولتحقيق الأهداف مثلما تحدده خطة تنمية المهارات، من

وتقدر حكومتي جهود الأمين العام في استكشاف السبل الممكنة لمعالجة هذه القضية ومساعي التعاون مع الأمم المتحدة، وهو ما كان دولة رئيس وزراء تيمور - ليشتي ماري ألكتيري قد أكده مجددا في اجتماعه مع الأمين العام، كوفي عنان، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وتظل العدالة والمصالحة حجر الزاوية للديمقراطيات المستقرة؛ وإن عمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة من أجل الوصول إلى الحقيقة وتحقيق المصالحة قد أسهم في مداواة جروح الماضي وتمكين المجتمعات المحلية من المضي قدما.

وعلاوة على ذلك، يكتسي حل قضية المحاربين القدامى أهمية كبيرة للحكومة وسيسهم في استقرار البلد. ويذلل الرئيس والبرلمان والحكومة جهودا من خلال الحوار الجاري مع ممثلي المحاربين القدامى لإيجاد حل ملائم ومستدام. ونرحب بالتأييد المتواصل من برنامج الإنعاش والعمالة والاستقرار لصالح المقاتلين السابقين في تيمور - ليشتي ومجتمعهم الذي يساعد على معالجة شواغل ومحن المحاربين القدامى.

يظهر اقتصادنا علامات الانتعاش، والحكومة ملتزمة بتهيئة بيئة جذابة للاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية الوطنية. ومعروض على البرلمان حاليا مشروع قانون الاستثمار للنظر فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد اللجنة التوجيهية لصندوق النفط مشاورات علنية بشأن إنشاء صندوق نفط لتيمور - ليشتي. وسيوفر ذلك فرصة جيدة للمجتمع المدني للتعبير عن وجهات نظره وآرائه.

أجرت تيمور - ليشتي، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان أول تعداد سكاني لها يمثل أول حصر لعدد السكان وعدد المنازل في تيمور - ليشتي منذ استعادة

الضروري أن يظل عدد مستشاري الشرطة مساويا للعدد المأذون به، أي إلى ١٥٧ مستشارا.

ولقد انضمت تيمور - ليشتي إلى المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وعقدت الحكومة في جهد منها للوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ، بدعم من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، حلقة عمل في شهر أيلول/سبتمبر لبناء القدرات في مجالي جمع البيانات وكتابة التقارير. ونتيجة لذلك أنشأت الحكومة مراكز تنسيق في الوزارات الرئيسية والدوائر الملحققة برئاسة الجمهورية وجماعات المجتمع المدني لتيسير جمع البيانات لأغراض صياغة التقرير الأولي الذي سترفعه تيمور - ليشتي إلى هيئات المعاهدات. ويتوخى عقد حلقة عمل أخرى في شهر كانون الأول/ديسمبر لجماعات المجتمع المدني.

وقد عملت وحدة الجرائم الخطيرة جاهدة للوفاء بالمتطلبات المحددة في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، ربما لن يتسنى لعملية الجرائم الخطيرة إنهاء عملها في إطار الجدول الزمني المحدود والموارد المتاحة.

إن قضية العدالة في مجتمعات ما بعد الصراع معقدة ويصعب معالجتها. ومثلما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير بشأن سيادة القانون

”... توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلا عن صون السلام في الأجل الطويل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإقامة العدل بشكل منصف“ (S/2004/616، الفقرة ٢)

وفي الختام، فإن تيمور - ليشتي تؤيد التجديد لفترة ستة أشهر لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مع مكوناتها الحالية وتشكيلها وقوامها حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد إنشاء الممثل الخاص هاسيغاوا لثمانية أفرقة عاملة مكلفة بتحديد الأنشطة بغية كفالة إجراء انتقال سلس من حفظ السلام وبناء السلام إلى التنمية المستدامة. وتلك المبادرة الحسنة التوقيت ستسهم في إيجاد أنسب استراتيجية للخروج.

وأخيراً، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا العميق لأعضاء المجلس، وللأمانة العامة للأمم المتحدة، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ولؤسسات بریتون وودز، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وللوكالات الأخرى للأمم المتحدة على اهتمامها المستمر والقوي بمساعدة شعب تيمور الشرقية، وهي المساعدة التي لولاها لما أمكن التقدم الذي أحرز حتى الآن. ولأعضاء المجلس الذين ستنتهي فترة ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فإننا نعرب عن تقديرنا العميق على عملهم القيم للغاية وإسهامهم في تحقيق السلام خلال أحد أكثر الأوقات الحرجة في تاريخ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياي بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونتمنى لكم كل النجاح.

يشعر وفدي دائماً بالامتنان على إتاحة الفرصة له للمشاركة كلما ناقش مجلس الأمن بند جدول الأعمال بشأن تيمور - ليشتي، جار و صديق حميم وشريك لإندونيسيا.

الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويكاد يقرب إجمالي سكان تيمور - ليشتي من مليون نسمة، بزيادة قدرها ١٧,٤ في المائة على الأرقام السابقة. وتأمل الحكومة أن يستخدم جميع أصحاب المصلحة البيانات المجمعة بطريقة فعالة.

وتجري الآن على نحو جيد الاستعدادات للانتخابات المحلية ومن المتوقع أن تجري الانتخابات في عام ٢٠٠٥. وينفذ الرئيس والحكومة حملات توعية مدنية للانتخابات في جميع المقاطعات تهدف إلى تشجيع المشاركة وتعزيز الانخراط الإيجابي من المجتمع الدولي. وسيزيد إجراء الانتخابات بقدر إضافي إدماج العملية والمؤسسات الديمقراطية على مستوى القرية.

ويتواصل تعزيز العلاقات بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي وهي تنسم بالالتزام على أعلى المستويات. وتواصل كل من إندونيسيا وتيمور - ليشتي العمل من أجل استكمال الاتفاق بشأن حدودنا البرية المشتركة وأيضاً بعض القضايا المتراكمة. وسيسهل إنهاء ترسيم الحدود البرية الروابط فيما بين السكان في مناطق الحدود وبناء الثقة المتبادلة. وفي اجتماع عقد مؤخراً، في إندونيسيا، للجنة التقنية الفرعية المعنية بترسيم الحدود، تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من القطاعات على الحدود، وفي الوقت الحالي لم يبق سوى ٥ في المائة من الحدود محل خلاف.

وأجريت مفاوضات مع أستراليا بشأن الحدود البحرية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونؤمن بأن التوصل إلى تسوية عادلة ومناسبة للمسألة يشكل أمراً أساسياً لضمان الجدوى الاقتصادية والاستقرار لتيمور - ليشتي في المستقبل. وبشكل عام، فإن علاقاتنا ممتازة مع جيراننا ومنطقتنا وتتطلع إلى المشاركة في اجتماعات المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

منتظمة تفضي إلى استكمال ولاية البعثة بشكل ناجح في إطار زمني مأمون.

وبشكل مماثل، نلاحظ أن بعثة للتقييم التقني المتكامل من الأمم المتحدة زارت تيمور - ليشتي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للقرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، وعادت بتقارير مؤاتية عن إحراز مزيد من التقدم في تطوير المؤسسات الأساسية للدولة والوكالات الأمنية، بما في ذلك اعتماد بعض التشريعات الهامة.

بيد أن المهم أن نبين أن فريق الدعم التقني أبلغ أيضا أنه ما زال يتعين على تيمور - ليشتي أن تبلغ عتبة الاكتفاء الذاتي. ولاحظ الفريق أن مجالات الإدارة العامة - وخاصة قطاعات المالية والمصارف والعدالة - تبقى ضعيفة وهشة. ونأمل أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الوقوف إلى جانب حكومة تيمور - ليشتي، من خلال الآليات المناسبة للمساعدة الإنمائية، وفي دعم الجهود المتفانية للحكومة.

وكما يقدر تماما أعضاء مجلس الأمن، فإن إندونيسيا تولي قيمة كبيرة لعلاقتها مع تيمور - ليشتي. ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يلاحظ أن العلاقات بين كلتا الدولتين تعززت بشكل إضافي بزيارة رئيس الوزراء الخاطري إلى جاكرتا بمناسبة أداء رئيس جمهورية إندونيسيا الجديد، السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو اليمين القانونية، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وبالنسبة إلى مسألة ترسيم الحدود البرية، فإن كلتا الدولتين تواصلان إجراء المشاورات. وينبغي أن نشير هنا إلى أن وزير خارجية بلدنا، في اجتماعهما الذي عقد في بالي في حزيران/يونيه الماضي، توصلا إلى اتفاق مؤقت من المقرر أن يقدم إلى رئيسي حكومتيهما، اتفق بموجبه على ترسيم ٩٠ في المائة من الحدود البرية. وأود أن أضيف أن هناك

كما يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز نحو تحقيق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمهامها الأساسية. وفي ذلك السياق، نود أيضا أن نرحب بالمثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، السيد هاسيغاوا.

بينما يبدأ عمل البعثة بالانتهاء، يود وفدي أن يشير إلى دعمه المستمر للولاية التي شكلت بموجبها البعثة وللعمل الذي تقوم به البعثة منذ ذلك الوقت. وترى إندونيسيا دائما كمبدأ أساسي أن البعثة تقدم المساعدة اللازمة لتيمور - ليشتي بغية تحقيق أهداف الاستقرار السياسي وتوفير الأمن والاعتماد الذاتي في أقصر وقت ممكن.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالسرور لأن التقرير يلاحظ أن تيمور - ليشتي تنعم الآن بالسلام والأمن بشكل عام، مع بذل الحكومة جهودا كبيرة لمعالجة المسائل الداخلية الملحة التي تجابه البلد، بما في ذلك مسألة قدامى المحاربين وتبادل أعمال العنف بين ممارسي فنون الرياضة القتالية. ونشعر بالسرور أيضا حيال جهود حكومة تيمور - ليشتي التي أسفرت عن نتائج إيجابية في مختلف الميادين، بما فيها السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي مرحلة توطيد عمل البعثة، وهي المرحلة التي بدأت في أيار/مايو الماضي، فإننا ننظر إلى الخطوات التي يجري اتخاذها، بما في ذلك إنشاء البعثة لأفرقة العمل الثمانية لمعالجة مجالات الاهتمام الرئيسية التي أبرزتها الدول الأعضاء هنا في المجلس بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس. وإذا نفذت الأفرقة العاملة مهامها بشكل سليم، فإننا على يقين بأن في وسعها أن تساعد في التحديد المنشود للأنشطة اللازمة للانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء المؤسسات والمساعدة الإنمائية المستدامة. وسيؤدي ذلك أيضا إلى توفير فرصة

تابعة للبحرية الإندونيسية دخلت المياه الإقليمية لتيمور - ليشتي في ١٩ أيلول/سبتمبر متعقبة لزورق سياحي خاص. وأود أن أوضح تلك المسألة للتسجيل في المحضر. ففي ذلك اليوم، رصدت سفينة تابعة للبحرية الإندونيسية زورقا بدا خالياً من الأشخاص يطفو بالقرب من الحدود البحرية الإندونيسية مع تيمور - ليشتي. وأبحرت السفينة في اتجاه الزورق بغية التأكد من سبب وجوده. ولكن بعد محاولات متكررة للاتصال به، انطلق الزورق، بينما استمر في عدم الاستجابة، مبتعداً بسرعة عالية. وخلال ذلك، واجهت السفينة مشكلة فنية وجرفها التيار إلى داخل المياه الإقليمية لتيمور - ليشتي دون أن يكون ذلك أمراً متعمداً. وبعد وقت قصير، عولجت المشكلة الفنية وعادت السفينة أدراجها. وبينما كان يجري إصلاح السفينة، حاولت أن تتصل بالسلطات المحلية لتفادي سوء الفهم، ولكنها لم تنجح.

والأمر الهام هو أن حكومة إندونيسيا ما فتئت على اتصال مع حكومة تيمور - ليشتي وأوضحت المسألة بشكل مرض. ومن المهم أن أبين أنه لم تكن هناك أي نية عدائية مهما كانت من جانب السفينة البحرية. بيد أنه، بغية تفادي حصول حالات سوء تفاهم مماثلة في المستقبل، فإنه سيلزم الزوارق السياحية في المناطق الحدودية، وخاصة الزوارق التي ليس على متنها غطاسون، أن تعطي معلومات واضحة عن أنشطتها.

وتتعلق النقطة الثانية المثيرة للقلق بالبيان المتعلق بعبور عسكريين إندونيسيين خط التنسيق التكتيكي يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة كروز بأويكوسي. وأود أن أبلغ المجلس أن حكومة إندونيسيا لم يصلها حتى الآن أي رسالة أو شكوى بخصوص تلك المسألة على الإطلاق، سواء من حكومة تيمور - ليشتي أو من البعثة. وتبديداً لأي انطباعات خاطئة، سوف أشرح ما حدث بالفعل في ذلك اليوم.

أيضا تقدما منتظما يجرز على صعيد العمل على تسوية نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية، التي تتألف من تسعة أجزاء لم تتم تسويتها. وفي الاجتماع الأخير للجنة الفرعية التقنية بشأن ترسيم الحدود الذي عقد في يوغياكارتا بتاريخ ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - الذي أبلغ زميلي جوزيه لويس غوتيريس أيضا الأمين العام بشأنه - أهدى الطرفان أيضا ستة من تلك الأجزاء، وفقا لمحضر المناقشة الذي وقع عليه الوفدان كلاهما، مما يؤدي إلى الاختتام الكلي لحولي ٩٦ في المائة من ترسيم الحدود البرية، وهو ما يمثل تفاوتاً بنسبة واحد في المائة مع ما ذكره زميلي. ومن المقرر أن يلتقي الوزيران مرة أخرى في ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر لمحاولة تسوية الأجزاء الثلاثة المعلقة التي لم تحل. كما أن ذلك الاجتماع سيقرر القيام بالمزيد من العمل بشأن تكثيف الإحداثيات، ولاحقاً، جدول عمل ترسيم الحدود.

وبالتالي، حينما يدرس المرء تقرير الأمين العام، ينبغي أن يدرك أن كلا من إندونيسيا وتيمور - ليشتي تفهمان أن هناك في الواقع المزيد من العمل الميداني الذي يتعين القيام به بغية التوصل إلى اتفاق نهائي. وفي ذلك الصدد، فإن إندونيسيا لم تكن تتوقع أن يكون بالإمكان إبرام اتفاق نهائي في الاجتماع التقني الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، ونؤمن بأن شريكنا، تيمور - ليشتي، أيضا لم تكن تتوقع ذلك.

وفي ذلك الصدد، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد مرة أخرى على موقفها ومفاده أنه من أجل تيسير أنشطة إدارة الحدود في أقرب وقت ممكن، فإن إندونيسيا على استعداد للبحث عن اتفاق على المسائل المتبقية في المستقبل القريب.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بمسألتين تستدعيان قلق إندونيسيا. المسألة الأولى هي الإشارة في التقرير إلى سفينة

المرحلي الشامل (S/2004/888) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية عن فترة الأشهر الثلاثة الماضية. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص سوكيهيرو هاسيغاوا على تحليه بالقيادة والالتزام وعمله الممتاز.

ونرى من الأمور المشجعة التقدم المطرد المحرز في مختلف الجوانب المتعلقة بجهود التنمية في تيمور - ليشتي. وقد أكد تقرير الأمين العام أن قرار مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤ بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة كان صائباً وأن هذه الولاية محددة تحديداً سليماً. وسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الملاحظات بشأن هذا التقرير.

أولاً، يتضح من التقرير أن النظام القضائي ونظام الإدارة العامة في تيمور - ليشتي ما زالوا في المراحل الأولى لإنشائهما. ولم ترسخ بعد القدرة الداخلية في هذين المجالين بشكل تام. ولذلك فإن أعمال القضاة الدوليين والمستشارين المدنيين التابعين للأمم المتحدة من الأهمية بمكان لتطوير النظام القضائي والمؤسسات الحكومية الأخرى. وسوف يستغرق بناء تلك المؤسسات الهامة بعض الوقت، وأثني على القضاة والمستشارين المدنيين على عملهم الجاد وعلى التزامهم. وبالنظر على الزيادة الملحوظة في عدد العائدين والنمو في عدد سكان ديلي، سوف يتعين أيضاً العمل باستمرار على تطوير برامج تركز على مجالات التعليم وإيجاد فرص العمل وتوفير المرافق والرعاية الصحية، والعمل على استمرارها.

ثانياً، نلاحظ أن الحالة الأمنية العامة في تيمور - ليشتي تتسم بالهدوء والسلام في الأشهر الأخيرة. ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى وجود قوات الأمم المتحدة. ولكن العمل على بناء قدرة تيمور - ليشتي الذاتية لكفالة الاستقرار لم يكتمل بعد. وحتى تتحقق بشكل كامل قدرة قوات الشرطة والدفاع الوطنية التيمورية، سيكون عمل قوات الأمن التابعة للبعثة ذا أهمية حيوية لتوفير إطار آمني للتنمية. ويلاحظ تقرير

كما نعرف جميعاً، في انتظار الاتفاق على خط الحدود الأرضية، يستخدم أفراد الأمن من كلا الطرفين خطأً للتنسيق التكتيكي تم الاتفاق عليه بين الضباط الميدانيين. وهناك ثلاث مناطق في إطار خط الحدود التكتيكي، هي المنطقة ١، وتقوم إندونيسيا بالدوريات فيها، والمنطقة ٣ التي تقوم تيمور - ليشتي بالدوريات فيها. واتفق كلا الجانبين أيضاً على عدم السماح لأحد بالقيام بدوريات أو أي أنشطة أخرى في المنطقة ٢. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لمح ضباط الأمن الإندونيسيون في أثناء قيامهم بأعمال الدوريات في المنطقة ١ ثلاثة اشخاص من تيمور - ليشتي يزيلون الأشجار ويحرقونها في المنطقة ٢. وحين اتجه الجانب الإندونيسي نحوهم، مع بقاءه داخل المنطقة ١، انصرفوا. وعندئذ واصل ضباط الأمن الإندونيسيون دوريتهم في المنطقة ١. بيد أن الأشخاص الذين كانوا يحرقون الأشجار من قبل عادوا بعد فترة من الوقت مع مجموعة أكبر، قوامها نحو ٣٠ شخصاً، وبدأوا في إلقاء الأحجار على ضباط الأمن الإندونيسيين الذين كانوا يجوبون المنطقة ١. وتفادياً لمشاكل لا ضرورة لها، ترك ضباط الأمن الإندونيسيون منطقة قيامهم بالدوريات، التي كانت في الواقع داخل المنطقة ١.

بالنظر إلى تلك الوقائع، كان تصوير الأمين العام للحادث سيختلف لو أنه طُلب إلى جميع الأطراف إيضاح الأمر. ونتيجة لذلك فإن الوصف الوارد في التقرير يمكن أن يوجد تصورات سلبية لا لزوم لها تجاه إندونيسيا، ونأسف لذلك. ونرى أن تعمل الأمم المتحدة على تيسير قيام علاقات تطلعية بين البلدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره

في ترسيخ المكاسب التي تحققت والبناء عليها في أجواء من السلام والأمن. وستظل تيمور - ليشتي بحاجة إلى المساعدة الدولية، وتحديدًا في مجال تعزيز قواتها الأمنية وإدارتها العامة ومؤسستها القضائية. فلنواصل بوصفنا شركاء وأصدقاء مسؤولين تقديم الدعم الضروري لتلك الدولة الناشئة، حتى تشهد نجاحاً ملموساً ومستداماً في جهودها المبذولة لبناء الدولة. وستظل سنغافورة على التزامها الكامل بمساعدة تيمور - ليشتي ودعمها. فلدينا، نحن والأمم المتحدة، مصلحة في مساعدة تيمور - ليشتي على النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل استراليا.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على دعوتكم لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي، وهي بلد أستطيع أن أصفه، كما وصفه زميلي من إندونيسيا، بأنه شريك وصديق حميم. ونعتز بما فعله لمساعدة تيمور - ليشتي على بناء ديمقراطية مستقرة ومستدامة. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة وبلدان الجوار الأخرى، وكثير منها ممثل هنا اليوم، ما زالت لنا مصلحة كبيرة، كما قال زميلي من سنغافورة لتوه، في كفالة أن تكون تيمور - ليشتي مجهزة لقبول التحديات التي تواجهها.

ونعرب عن ترحيبنا بتقرير الأمين العام

(S/2004/888) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ومن دواعي سرورنا الشديد اليوم أن نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يوكيهيرو هاسيغاوا. وقد أحرزت تيمور - ليشتي، كما يؤكد التقرير، تقدماً مطرداً في جهودها لبناء المؤسسات. ومن المطمئن أن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يحدث تأثيراً ملموساً في المجالات محور

الأمين العام افتتار قوات الشرطة والدفاع إلى الخبرة المهنية، والبطء في حل الشكاوى التي يرفعها المقاتلون السابقون والمحاربون القدماء وتنامي صوت جماعات ممارسي فنون الرياضة القتالية. وتشكل تلك الأمور تحديات ممكنة للحالة الأمنية الداخلية جديدة باهتمامنا.

ونؤيد توصية الأمين العام بالإبقاء على مهام البعثة

وتكوينها وحجمها الحالي إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ولهذا أهمية حاسمة لتوطيد ما تم إنجازه حتى الآن. ونوافق على أن من المهم للبعثة التركيز على تعزيز المؤسسات المحلية قبل الخروج النهائي لقوات الأمم المتحدة. فالأشهر المتبقية حرجة، ويجب على البعثة أن تكفل ألا يؤدي رحيل الأمم المتحدة إلى إيجاد فراغ يسوده عدم الاستقرار وعدم اليقين. وسوف يلزم أن تنظر الأمم المتحدة في الكيفية التي يمكن بها زيادة التوسع في البرامج الحالية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ضماناً لسلاسة انتقالها إلى ملكية التيموريين.

وأحث مجلس الأمن على إجراء مزيد من التقييم

لحالة الاكتفاء الذاتي في تيمور - ليشتي قبل انتهاء ولاية البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٥. وسوف يتيح ذلك لمجلس الأمن اتخاذ قرار موضوعي بشأن مستوى الدعم والمساعدة اللذين يقدمان لتيمور - ليشتي في الأشهر القادمة، وبعد انتهاء ولاية الأمم المتحدة. ومع أن تيمور - ليشتي ماضية في التماس مصادر للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، يجب على الأمم المتحدة في المقابل أن تسخر الجهود الجماعية لبرامجها الإنمائية لمنفعة تلك الدولة الشابة.

وقد أحرز شعب تيمور - ليشتي تقدماً كبيراً منذ

أصبح هذا البلد مستقلاً في أيار/مايو ٢٠٠٢. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله. وستكون المساعدة الدولية حاسمة

لوحدي ضباط الاتصال العسكريين ومستشاري الشرطة. وستظل أستراليا أيضاً مصدراً رئيسياً للمساعدة الإنمائية الثنائية لتيمور - ليشتي، خاصة في مجالي الشرطة والحكم الرشيد.

وما زال هناك المزيد مما يجب فعله، ولكننا نبقى واثقين تماماً بأن أفراد بعثة الأمم المتحدة، مع الالتزام الحاسم لشعب تيمور - ليشتي وجهوده، سيكفلون للبعثة الأداء الناجح لولايتها الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل اليابان.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة العامة. كما أشكر السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية.

بداية، أود أن أوضح أن حكومة اليابان تدعم توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ستة أشهر إضافية. في الوقت ذاته، أود التشديد على أن هذه الفترة ستكون هامة جداً للاستكمال الناجح للمهام المناطة بعملية حفظ السلام في تيمور - ليشتي. وستواصل اليابان تقديم أقصى دعمها لتضمن استتباب السلام وقدرة بعثة الأمم المتحدة على إنجاز ولايتها بنجاح. وأعتقد أنه بات واجبا هاما علينا أن نفعل ذلك لأن المرحلة الأخيرة من أنشطة البعثة تتزامن مع الفترة التي تتحمل فيها اليابان واجباتها بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

ولاشك أن تيمور - ليشتي ما زالت تحتاج إلى المساعدة لبناء دولتها. بالتالي، ونظراً للاستكمال الوشيك لمهام البعثة، من الضروري أن نضمن اضطلاع برامج المساعدة الثنائية أو المؤسسات الإنمائية الدولية لتلك المهام المرتبطة ببناء الدولة التي نفذتها البعثة أيضاً. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء البعثة لثمانية أفرقة عاملة لتسهيل تحقيق

الاهتمام الرئيسي. وقد أدهشتني الملاحظات التي أبدتها صديقي وزميلي السفير غوتيراس في هذا الشأن.

ورغم أن منجزات ملحوظة قد تمت، فلم تحقق تيمور-ليشني بعد الاكتفاء الذاتي بطبيعة الحال. ويلزم عمل المزيد لتطوير قدرتها في مجالي الإدارة العامة والدراية المهنية والكفاءة لمؤسساتها الأمنية. ومن الواضح أن كلا المجالين ذو أهمية حاسمة لاستقرار تيمور - ليشتي على الأجل الطويل. وواضح أن تيمور - ليشتي بحاجة إلى المساعدة المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

لذلك فإننا نؤيد بقوة توصية التقرير الرئيسية بالإبقاء

على البعثة بمهامها الحالية وتكوينها وحجمها الحالي إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. فأني انسحاب متعجل من شأنه تقويض المكاسب الكثيرة التي تحققت حتى الآن. وأهم شيء أن البعثة ستواصل أداء دور حاسم في تمكين تيمور - ليشني من مواصلة تطوير قدرة مؤسساتها الأساسية. ويحدونا أمل كبير جداً في أن يؤيد أعضاء مجلس الأمن توصيات الأمين العام ويوافقوا على استمرار عمل البعثة لفترة الأشهر الستة المقبلة.

وسيكون من المهم للبعثة على مدى الأشهر الستة المقبلة أن تحقق أكبر قدر ممكن من تنفيذ استراتيجية انتقال قابلة للاستمرار، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية لتيمور - ليشتي. وإذا نظرنا إلى أبعد من ذلك، سيكون من المهم للغاية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً وللمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أن يظلاً ملتزمين على نحو منسق بمساعدة تيمور - ليشتي في التحديات الإنمائية الكثيرة التي تواجهها. ونرجو أن يتناول تقرير الأمين العام المقبل عن تيمور - ليشتي تلك المسائل الهامة.

أما عن أستراليا، فنحن على التزامنا الراسخ بمساعدة تيمور - ليشتي على تلبية احتياجاتها الإنمائية. وسنواصل مد يد الدعم القوي للبعثة، بما في ذلك من خلال المساهمة بأفراد

ما فتئت تقدم تلك المساعدة بانتظام مع التركيز على بناء السلام وإعادة الإعمار في المجالات الثلاثة الرئيسية: الزراعة، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية. واستثمرنا بالفعل ٥٧ مليون دولار في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، والكهرباء، وشبكة المياه في مقاطعة ديلي. كما ترسل اليابان ما يسمى بالقوة المدنية، وهي مجموعات تتألف من متمرسين من الوحدة الهندسية في قوات الدفاع الذاتي، وكذلك من متخصصين هندسيين غير عسكريين، لتدريب موظفي حكومة تيمور - ليشتي على تشغيل وصيانة وإدارة الأجهزة والمعدات التي تبرعت بها وحدتنا الهندسية بعد استكمال مهمتها. ونأمل أن يكون هذا الدعم مفيداً في تحسين حياة الناس، التي هي أساس بناء الدولة الجاري حالياً في تيمور - ليشتي.

ونعتقد أيضاً أن برنامج الإنعاش والعمالة والاستقرار لصالح المقاتلين السابقين في تيمور - ليشتي ومجتمعاتهم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ما فتئت اليابان تدعمه، كان مفيداً جداً في بناء دولة تيمور - ليشتي. ونود أن نرجو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم دعمها الثمين لمشاريع مماثلة في تيمور - ليشتي.

أخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى مدى أهمية هذه الفترة النهائية لتيمور - ليشتي. واليابان مقتنعة بأنه رغم جهود البعثة، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، وجهود شعب تيمور - ليشتي، الذي يعمل بتوجيه من قياداته الحكيمة، سيتم تعزيز الاستقرار وأسس التنمية في تيمور - ليشتي، وستنجز عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمتها بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

انسحاب سلس من عملية حفظ وبناء للسلام إلى الدور الأكثر تقليدياً المتمثل في بناء المؤسسات والمساعدة الإنمائية المستدامة. كما نقدر كثيراً مبادرات قيادة تيمور - ليشتي الرامية إلى المعالجة السليمة لمظالم المحاربين القدامى، وهذا في رأينا تعبير واضح عن الشعور بالملكية من جانب تيمور - ليشتي.

ورغم أن هناك عدداً من المهام التي يجب الشروع في أدائها في مجال بناء الدولة، تثق حكومة اليابان بأن مزيداً من التقدم سيتم إحرازه نحو توطيد السلام من خلال الجهود المستمرة لشعب تيمور - ليشتي، وبمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونرحب بعقد مؤتمر المانحين في آذار/مارس العام المقبل، الذي سيناقش فيه المجتمع الدولي قضايا تتعلق ببناء الدولة بعد استكمال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وغني عن القول إنه من الأهمية البالغة لدى إتمام أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام أن نضمن سلاماً وأمن تيمور - ليشتي. ومن المؤسف أنه لم يُستكمل بعد ترسيم الحدود البرية بين تيمور - ليشتي واندونيسيا. ونأمل أن يواصل البلدان بذل قصارى جهدهما لحل هذه المسألة في أقرب فرصة. وتدرك حكومة بلادي أن حل قضية الجرائم الخطيرة سيكون حاسماً لاستقرار وتنمية تيمور - ليشتي في المستقبل. ونعزم مواصلة العمل مع شعب تيمور - ليشتي والبلدان المعنية الأخرى في سبيل تحديد الخطوات الأكثر إفادة لمعالجة هذه المسألة ولنجاح تيمور - ليشتي في المستقبل.

وما فتئت اليابان تساعد بنشاط في بناء تيمور - ليشتي مستدامة وهي عازمة على مواصلة إسهامها في ذلك الصدد. فلقد تعهدت حكومتي بالمساعدة بمبلغ ٦٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الاستقلال، وهي

وكجزء من استراتيجية الانتقال هذه، نأمل أن يفكر مجلس الأمن، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمناخين، تفكيراً متأنياً في شكل الدعم الذي سيكون مطلوباً عندما تصل البعثة إلى نهايتها. ومن الأهمية القصوى أن تكون لدينا استراتيجية قوية لضمان الانتقال الناجح من حل الصراع وحفظ السلام إلى التوظيف وبناء الدولة. وشأننا شأن الآخرين، يسعدنا التنويه بأنه في أعقاب الجلسة الماضية لمجلس الأمن أنشأ الممثل الخاص عدداً من الأفرقة العاملة التي جمع فيها كل الأطراف، بما فيها حكومة تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمات غير حكومية، وشركاء إثمائيون من أجل بحث الخطوات اللازمة لإدارة الانتقال. ونتطلع إلى استمرار التعاون ووضع الاستراتيجيات وفقاً لهذه الخطوط.

وأود أن أؤكد أن وضع استراتيجية للانتقال سيكون هاماً جداً في قطاع العدالة. لا نزال ندعم بقوة أعمال وحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة الخاصة باعتبارها عناصر أساسية من عملية مدعومة دولياً لتحقيق العدالة عن الجرائم التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. يجب أن يمثل المسؤولون عن الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ أمام العدالة على نحو يتمشى مع معايير القانون الدولي. ولا يجوز أن يتسامح المجتمع الدولي مع بيئة الإفلات من العقاب. ولذلك، ترحب نيوزيلندا بجميع الجهود التي تبذل لمواصلة معالجة هذه المسألة، ونتطلع لمعرفة آراء الأمين العام بشأن أكثر ترتيب فعال للتصدي للتحديات المتصلة بهذه المسألة.

ختاماً، خطت تيمور - ليشتي خطوات كبيرة. وكما قلت في بداية بياني، نهنئ حكومة ذلك البلد على الجهود المصممة التي تبذلها كأمة فتيحة. وبالانتقال إلى مرحلة جديدة من التوظيف والانتقال، فإن استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي - وخاصة من الأمم المتحدة - سيكون بالغ الأهمية لمستقبل تيمور - ليشتي.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إعداد تقريره المرحلي (S/2004/888) والسيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية وعرضه للتقرير في وقت سابق من هذه الجلسة.

مرة أخرى، نشيد بالتقدم المحرز في تيمور - ليشتي من خلال عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وحكومة تيمور - ليشتي، والتزام المناخين الدوليين الذين ما زالوا يدعمون تلك الجهود. وبصفة خاصة، نهنئ حكومة تيمور - ليشتي لتصميمها المتواصل على التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها كدولة فتيحة صغيرة، ذات موارد وقدرات محدودة.

وبالنظر إلى المنجزات الرئيسية خلال الأشهر القليلة الماضية، يسعدنا التنويه بالتقدم المحرز في إنشاء مؤسسات دولة ووكالات أمنية أساسية، بما في ذلك اعتماد تشريعات هامة. كما يسعدنا التنويه بإحراز تقدم جيد في مجال ترسيم الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تلك المسألة في المستقبل القريب. وبشكل مماثل، نتطلع إلى إجراء المزيد من المفاوضات الإيجابية بين تيمور - ليشتي وأستراليا بشأن الحدود البحرية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نؤيد تماماً توصية الأمين العام بالإبقاء على أهداف وتشكيلة وولاية البعثة على صيغتها الحالية حتى أيار/مايو ٢٠٠٥. وننظر إلى الأشهر المقبلة بوصفها مرحلة للتوظيف والانتقال. وكما ورد في تقرير الأمين العام، سيكون من الضروري أن تضمن البعثة الاستغلال الرشيد للوقت المتبقي، بغية ضمان التسليم السلس للمهام المتبقية إلى حكومة تيمور - ليشتي، وضمان توافر المساعدات اللازمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، كلما كان ذلك مناسباً.

تيمور - ليشتي، ولكن تسوية الحدود البرية والبحرية مهمة أيضا.

لا يزال قطاع العدالة يعاني من جوانب نقص خطيرة؛ ولا يزال ميدانا يحتاج لمساعدة هامة من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أبلغ المجلس أن البرتغال أسهمت بمبلغ ١,٢ مليون دولار لمساعدة وزارة العدل، لكي تنشئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، مؤسسة تسمى مركز التدريب القضائي. ويقدم هذا المركز الآن تدريبا موحدا لجميع القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع، الذين تعينهم المحكمة للدفاع عن المتهمين، بعد تخرجهم، وهذا التدريب شرط لتعيينهم في مناصبهم بصفة دائمة. ومع أنه يجري حاليا النظر في مشروع قانون جنائي ومشروع قانون إجراءات جنائي، فإن من المهم المضي قدما في هذه العملية. وتعتقد البرتغال أن هذين القانونين سيكملان التشريعات الخاصة بالشرطة الوطنية.

ويساور البرتغال أيضا قلق شديد تجاه اعتراف الأمين العام بأن العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة قد لا تتمكن من تحقيق العدالة بالكامل لجميع الذين تضرروا من أحداث عام ١٩٩٩، وهي عملية ضرورية ومستصوبة. شأننا شأن الأمين العام، نعتقد، كما جاء في تقريره، أن مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة يجب أن يمثلوا أمام العدالة. وسندعم أية مبادرة يستهلها الأمين العام لاستكشاف السبل الممكنة لإجراء محاسبة حقيقية في الحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان.

تتعلق ملاحظتي الأخيرة بمسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذا الجزء الهام الأخير من تاريخ تيمور الحديث. ومن المهم إنهاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية - وهي عملية لحفظ السلام - في أيار/مايو ٢٠٠٥، حسب ما هو مخطط لها. ولكن ما هو أهم هو أن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دي سانتا كلارا غمينز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2004/888)، وأن أرحب في المجلس بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سو كيهيرو هاسيغاوا.

تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. وسأكتفي بإضافة بضع ملاحظات خاصة بنا.

يبين تقرير الأمين العام بوضوح أن تيمور - ليشتي حققت تقدما كبيرا في جوانب عديدة على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، لا تزال توجد تحديات كبيرة، واستمرار تدفق المساعدة الدولية ضروري. وتتفق البرتغال مع الأمين العام في أننا، في ظل الظروف الراهنة، ينبغي ألا نُجري أي تغيير في تكوين أو حجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، بما في ذلك قوة الشرطة والقوات العسكرية. وفي هذا السياق، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأضيف أن البرتغال قدمت لحكومة تيمور - ليشتي جزءا كبيرا من المعدات التي كانت تستخدمها الكتيبة العسكرية البرتغالية التي كانت تعمل سابقا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية - وتزيد قيمة تلك المعدات على ٢٠ مليون دولار.

لا يزال تطور علاقات تيمور - ليشتي مع البلدان المجاورة لها مستمرا، ولكننا نلاحظ بقلق أن هذه العلاقات لم تؤد بعد إلى اتفاق محدد بشأن جانب رئيسي: ترسيم الحدود. فالعلاقات المستقرة مع الدول المجاورة والوصول بتوقيت جيد إلى الموارد الطبيعية ضروريان لتمهيد الطريق أمام تحقيق تنمية سلمية ومستدامة اقتصاديا في

ويسعد ماليزيا أن تسلّم بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لا تزال تقوم بدور هام في تيمور - ليشتي، موفرة الأمن وميسرة للبلد تحقيق التقدم والتنمية. وقد ساعدت ماليزيا في رعاية تنمية المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والقضائية. ونلاحظ على وجه الخصوص أنه منذ أن بدأت البعثة مرحلة التوطيد في أيار/مايو ٢٠٠٤، حققت تيمور - ليشتي مزيدا من التقدم في تطوير مؤسسات الدولة والوكالات المعنية بالأمن، التي تضمنت اعتماد عدد من التشريعات الهامة. وقد اكتملت عملية تسجيل الناخبين، بوصفها جزءا من الإعداد لإجراء انتخابات محلية قبل تموز/يوليه ٢٠٠٥. وما كان لمظاهر التقدم هذه أن تتحقق بدون الالتزام التام والتصميم والعزيمة القوية من جانب زعامة البلد وبدون الدعم المقدم من شعب تيمور بصورة عامة، بالإضافة إلى المساعدة والتعاون المستمرين من المجتمع الدولي.

نذكر بأن الأمين العام لاحظ في تقريره السابق (S/2004/669) أن التقدم الذي أحرز في تيمور - ليشتي مكن من تخفيض مستوى الوجود الدولي على الأرض. إلا أن الأمين العام يؤكد، في تقريره المعروض اليوم على المجلس، أن الحالة على الأرض لا تبرر إجراء أي تعديل في مهام البعثة، بصيغتها المحددة في القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ونلاحظ تقييمه الذي جاء فيه أن أي تغيير في تكوين أو حجم البعثة، بما في ذلك قوة الشرطة والقوات العسكرية، يمكن أن يضعف قدرة البعثة على تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليها. وفي نفس الوقت، نحيط علما بتوصية الأمين العام في أن تبقى مهام البعثة وتكوينها وحجمها على حالتها الراهنة إلى أن تنتهي مدة ولايتها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

نحن متفقدون على أن فترة الستة شهور النهائية القادمة ستمكن البعثة من إنهاء مهامها الرئيسية وترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن. ومن المهم أن تتم عملية

تظل تيمور - ليشتي تستفيد من دعم منظومة الأمم المتحدة المنظم والمتسق بعد ذلك التاريخ. فنحن جميعا نعي أنه على الرغم من الخطوات العملاقة التي أنجزها هذا البلد في بناء المؤسسات وعلى طريق أن يصبح دولة قادرة على البقاء، فإن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله. ويجب أن يستمر الدعم الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف. لقد حققنا الشيء الكثير، ويجب أن نحمي ذلك الاستثمار بالتأكد من أن تظل تيمور - ليشتي تستفيد من مساعدة المجتمع الدولي. وتعتقد البرتغال أننا يجب أن نبدأ في وضع تصور للانتقال إلى تيمور بدون قوات لحفظ السلام، ولكن بوجود للأمم المتحدة قوي ومنسق لدعم الذين سيظلون في تيمور - ليشتي لمساعدتها بعد أيار/مايو ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إليكم سيدي الرئيس بخالص تهنيتي لكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وأهنئ الممثل الدائم للمملكة المتحدة على إدارته أعمال المجلس في الشهر الماضي.

يسعد وفدي أن يخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور - ليشتي بعد ستة أشهر من اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤). ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المرحلي (S/2004/888) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وأن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سو كيهيرو هاسيغاوا، على عرضه الواضح والشامل لهذا التقرير. ونحن نشي على الممثل الخاص وعلى الأفراد المدنيين والعسكريين والشرطة في البعثة، على تفانيهم ومساهماتهم التي لا غنى عنها في عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي.

ويشجعنا أن نلاحظ تنامي العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وهو ما تجلّى في الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء الكاتيري لجاكرتا في تشرين الأول/أكتوبر ومشاركة وزير الخارجية راموس - هورتا في الاحتفالات بذكرى استقلال إندونيسيا التي أقيمت في كويانغ في آب/أغسطس. وتعزيز العلاقات بين البلدين المتجاورين يبشر بالخير لهما، ولجهودهما المستمرة لتعيين الحدود بينهما. ونحن على ثقة من أنه سيكون بوسع البلدين تسوية المسائل الثنائية المتعلقة بروح الصداقة والتعاون.

أما بالنسبة للتحقيقات التي تجريها الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة بغية تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ إلى العدالة، فإن وفدي يرى من الأفضل أن يتم التعامل مع تلك المسألة على صعيد ثنائي بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وأي ضغط خارجي من المجتمع الدولي، لا سيما من جانب الأمم المتحدة، قد لا يكون النهج السليم للتعامل مع المسألة.

ويلاحظ وفدي في تقرير الأمين العام أن مفاوضات تعيين الحدود البحرية مع أستراليا قد جرت مؤخراً، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وإن لم يتم التوصل بعد إلى ترتيب مفيد للطرفين. وماليزيا ما زالت تأمل في التوصل إلى ترتيب مفيد للطرفين يتيح استغلال موارد النفط والغاز الطبيعي بنجاح، ويمكن أن يوفر لتيمور - ليشتي الموارد المالية التي تشتد حاجتها إليها.

ويلاحظ وفدي النتائج والملاحظات التي خلصت إليها بعثة التقييم التقني المتكامل خلال زيارتها لتيمور - ليشتي مؤخراً لاستعراض الوضع على الطبيعة، بموجب القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، بغية دراسة جدوى تعديل حجم البعثة وتكوينها ومهامها، بما في ذلك تكوين عنصر الشرطة والعنصر العسكري. ووفدي يشعر بالقلق لأنه، رغم التقدم

الانتقال من مرحلة عمليات حفظ السلام، الموجهة لحل الصراع، إلى المرحلة التالية التي تتسم بممارسة أنشطة التنمية بالتعاون مع جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبإسهام منهم. وفي هذا الصدد، ستبذل ماليزيا قصارى جهدها، في حدود قدرتها، لتقدم مزيداً من المساعدة لتيمور - ليشتي في سعيها لتحقيق بناء دولتها، بما في ذلك استمرار تقديم المساعدة التقنية على أساس ثنائي.

ويلاحظ وفدي أنه خلال الشهر الستة القادمة، ستركز بعثة الأمم المتحدة أيضاً على استراتيجيتها للخروج، حيث ستنتهي ولايتها في تيمور - ليشتي. وهذه فترة حاسمة بالنسبة للبعثة للتأكد من أن البلد سيواصل العمل بدون أن يكون لانسحابها أثر كبير. ولذلك، من المهم إجراء تقييم شامل ومتعمق لبيان ما إذا كانت تيمور - ليشتي قد حققت الاعتماد على الذات بدرجة كافية قبل أن تسلم بعثة الأمم المتحدة المسؤوليات إلى التيموريين. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تضاعف جهودها لتشجيع مشاركة التيموريين في برامجها الثلاثة وتملّكهم لها وتحديد الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يمكن أن يساعدوا في دفع هذه العملية قدماً.

وماليزيا قد أحاطت علماً بمؤتمر المانحين المزمع عقده في آذار/مارس من العام القادم. ونأمل أن منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين المكملين لدور البعثة في المساعدة في عملية بناء المؤسسات سيواصلون دعم وتسهيل الانتقال السلس من عملية حفظ السلام إلى إطار للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة. ووفدي ينضم إلى الأمين العام في مناشدته جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتيمور - ليشتي أن تعزز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة تيسيراً لعملية انتقال ناجحة.

تنتظر هذه الأمة الفتية، ولا بد أن يبقى المجتمع الدولي مشاركاً بنشاط في مساعدة هذا البلد لكي يأخذ مكانه في المجتمع الدولي.

وتايلند تتفق مع الأمين العام في توصيته بأن تبقى البعثة على تواجدها في البلد، بنفس التكوين والحجم، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ بغية توطيد مكاسبها، والأهم من ذلك، ضمان أن تواصل الإدارة المدنية لتيمور - ليشتي العمل دون انقطاع بعد انسحاب البعثة. وما فتئت تايلند ترى أنه بالنسبة لأي بعثة لحفظ السلام، لا بد من وضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للخروج والانتقال لضمان الأداء السلس والفعال للمؤسسات الإدارية للدولة المعنية. وفيما يتعلق بتيمور - ليشتي، يود وفدي أن يركز على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، أن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لا يعني أن تيمور - ليشتي مستعدة أو قادرة على تولى زمام إدارتها العامة بفعالية. وسوف تستمر تيمور - ليشتي في الاعتماد على دعم ومساعدة الخبراء الدوليين لتعزيز قدراتها المؤسسية في مجالات مختلفة، تتلخص في البرامج الثلاثة التي حددها التقرير، أي الإدارة العامة ونظام العدالة وإنفاذ القانون والأمن.

أما النقطة الثانية التي أود أن أشدد عليها فهي أنه يجب أن يكون المجتمع الدولي واقعياً بالنسبة لبعض توقعاتنا بالنسبة لتيمور ليشتي. وأشار بشكل خاص إلى الفقرة ٨ من القرار ١٥٤٣ (٢٠٠٤) التي تطالب الوحدة المعنية بالجزء الخاطئة بأن تنهي جميع تحقيقاتها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ولعن كنا نؤيد تماماً التمسك بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، فمن غير المعقول أن تتمكن تيمور - ليشتي من تنفيذ ذلك الحكم الوارد في القرار في الوقت المحدد، بالنظر إلى تراكم القضايا

الباهر الذي تحقق في مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، خلصت البعثة إلى أن تيمور - ليشتي لم تصل بعد إلى عتبة الاكتفاء الذاتي الحاسمة، لا سيما في مجالات المهارات والقيم الفنية، والتمرس على أعمال الشرطة، والمعدات والبنية التحتية اللازمة، وقدرات الإدارة والتنسيق. وفي هذا الصدد، فإن ماليزيا ما زالت تقدم المساعدة في التدريب والتنمية للإدارة العليا والمتوسطة لقوة الشرطة التيمورية، إلى جانب المساعدة في تدريب المدربين في كلية الشرطة ووحدة الشرطة الاحتياطية ووحدة التدخل السريع اللتين أنشئتتا مؤخراً.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):

يسعدني أن أراكم، سيدي، ترأسون أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وشأني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور - ليشتي. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/888).

وترحب تايلند بالتقدم الذي تحقق باطراد خلال فترة السنتين ونصف السنة الماضية في تيمور - ليشتي، وتثني على الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة وبرامج الأمم المتحدة وهيئاتها، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والمناخين الدوليين، وأحيراً وليس آخراً، تثني على حكومة تيمور - ليشتي لما تبديه من عمل جاد وتصميم في سعيها لبناء أمة تعتمد على ذاتها، أمة آمنة ومستقرة وتتوفر لها مقومات البقاء اقتصادياً وتنعم بالعدل.

لقد شرعت تيمور - ليشتي في رحلة شاقة وطويلة لتحقيق تطلعاتها نحو بناء دولة، ولها أن تفخر بحق بما سجلته من إنجازات حتى الآن. غير أن تحديات عديدة ما زالت

وهي ديمقراطية ناشئة لا تزال تعاني من فقر مدقع، ونظام صحي غير ملائم ومعدل مواليد مرتفع، وتتفشى فيها البطالة والأمية، ونصف سكانها دون سن الخامسة عشرة ولا يمكن أن يسهموا بصورة منتجة في نمو الاقتصاد.

إن الموعد المزمع لإغلاق بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ وانسحابها نهائياً سيتزامن مع الذكرى السنوية الثالثة لتيemor - ليشتي. هذه الدولة البالغة من العمر ثلاث سنوات فقط إنما هي طفل رضيع بالمقارنة بمعظم البلدان التي تتمتع بخبرة تمتد قروناً طويلة في الإدارة المدنية وجمع الثروة. مع ذلك، تتمتع تيمور - ليشتي بطاقات كامنة واعدة، خاصة في تنمية موردي النفط والغاز، ويمكن للمجتمع الدولي، على الأمد البعيد، أن يستفيد من بلد قوي مستقر آخر يساهم في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر. وإن مؤتمر المانحين الدوليين، المقرر عقده في آذار/مارس من السنة التالية، سيتيح مناسبة لنا نؤكد فيها من جديد دعمنا الثابت لتيمور - ليشتي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء.

وتايلند، بدورها، أبرمت برنامجاً للتعاون التقني مع تيمور - ليشتي لمدة ثلاث سنوات، من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، يركز على برامج تدريبية في ١٠ مجالات مختلفة.

السيد همبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الأوروبية الاقتصادية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

المحالة، ومحدودية توفر القضاة وضيق الوقت. ولذا، فقد يرغب المجلس في أن يعيد النظر في تلك المسألة مرة أخرى. كما أود أن أوضح أن لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة تنجز عملاً ممتازاً وينبغي الإشادة بها على ما تبذله من جهد. واختيار أمين لحقوق الإنسان والعدالة، الذي يتوقعه المجتمع الدولي بفارغ الصبر، مسألة ينبغي الانتهاء منها في أسرع وقت ممكن.

وثمة قضية أخرى قد يرغب المجتمع الدولي في إعادة تقييم توقعاته بشأنها، وتتعلق بإدماج قدامى المحاربين في الحياة المدنية. ويبدو أن المبادرة الخاصة بسن تشريع بشأن الاعتراف بقدمى المحاربين تمضي في الاتجاه السليم. وقبل أسبوعين تحديداً، طلب رئيس وزراء تيمور - ليشتي من السلك الدبلوماسي في ديلي مساعدة تيمور - ليشتي في إعادة إدماج قدامى المحاربين والمقاتلين السابقين في الحياة المدنية وتوفير فرص عمل لهم.

وهذا يؤدي بي إلى النقطة الثالثة والأخيرة. فنحن لا نغالي في تأكيد الدور الحيوي للتنمية في الإسهام في إقرار سلام دائم في إطار بناء الأمة ما بعد الصراع. وقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالفعل جهوداً محمودة في وضع أسس صلبة للسلام والاستقرار في تيمور - ليشتي، إلا أننا بحاجة إلى مزيد من العمل والمساعدة لمعاونة تيمور - ليشتي على مواصلة الخطى على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كنا نريد أن تبقى تيمور - ليشتي وأن تزدهر اعتماداً على ذاتها، فلا بد أن نضمن أن يستمر استتباب السلام والأمن بصورة لا رجعة عنها، فالبيئة الآمنة والمأمونة شرط مسبق لأي بلد حتى يشرع في عملية تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة.

ولسوف تزداد الحاجة إلى منظومة الأمم المتحدة، وخاصة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أكثر من ذي قبل في تيمور - ليشتي،

يشاطر الأمين العام استنتاجه بأن البعثة ينبغي الإبقاء عليها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤيد توصية الأمين العام بأن تركز البعثة على استراتيجية الخروج أثناء الأشهر الستة المقبلة، بقصد زيادة ملكية التيموريين للعملية. ويشق الاتحاد الأوروبي بأن منظومة الأمم المتحدة ستواصل دعم تيمور - ليشتي بعد مغادرة البعثة في السنة القادمة.

وأود أن أذكر بانشغال بال الاتحاد الأوروبي من الافتقار إلى التقدم في إنهاء الإفلات من العقاب. فكفالة محاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية في ١٩٩٩ وتأمين العدالة للضحايا ولشعب تيمور الشرقية أمر جوهري. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي مقترحات من الأمين العام بقصد دعمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

للسيد هاسيغاوا للإدلاء بأي تعقيبات أو ردود إضافية قد يود تقديمها.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): أود أن

أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس على إبلاغنا بأرائكم وملاحظاتكم. لقد أحطنا علما بكل ملاحظاتكم القيمة، وستتخذ فعلا ما يلزم لمتابعة كثير من المقترحات المقدمة.

نظرا لضيق الوقت سأكتفي بالرد على الطلب الذي

تقدم به وفد الفلبين بتعريف الأفرقة العاملة الثمانية. الأفرقة العاملة الثمانية تشمل مهامها المجالات التالية: بناء القدرة المؤسسية لدى المؤسسات العامة؛ بناء المؤسسات في قطاع العدالة، على وجه التحديد؛ مستقبل عملية الجرائم الجسيمة؛ التطوير المهني للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ من خلال برامج تدريب الشرطة الديمقراطية، أدوار وكالات الأمن الوطنية وعلاقات العمل فيما بينها، بما فيها قوات الدفاع

منذ الجلسة السابقة التي عقدها مجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي في آب/أغسطس الماضي، لم يغير الاتحاد الأوروبي كثيرا من موقفه حول طريق المضي قدما لتيمور - ليشتي. إننا نهنئ حكومة تيمور - ليشتي على التقدم الهائل الذي أحرزته في بناء إدارة مدنية تؤدي مهامها، وفي تدريب قوى الأمن والشرطة، واعتماد تشريعات مهمة والإعداد للانتخابات المحلية.

ونود أيضا أن نثني على المساهمة القيمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة)، التي يقدرها الاتحاد الأوروبي خير تقدير على وظيفتها المثالية بصفتها جهدا حقيقيا متعدد الأطراف لبناء السلام والتعمير. وفي هذا السياق يسعدني أن أرحب اليوم في المجلس بالمثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، وأن أحياه على قيادته للبعثة.

ويثني الاتحاد الأوروبي على المؤسسات والهيئات المتعددة الأطراف التي ساهمت مشتركة في الانتعاش الاقتصادي الحديث لتيمور - ليشتي. ورغم أن علامات النمو الأولى ما زالت متواضعة، فإن الاتحاد الأوروبي مطمئن لهذا الاتجاه التقدمي الذي يزرع الأمل بمزيد من توطيد أركان الاقتصاد في المستقبل. ويود الاتحاد الأوروبي أن يرى جهودا أكثر تبذل لتطوير وتوسيع نشاط القطاع الخاص في تيمور - ليشتي.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشيد بتيمور - ليشتي وإندونيسيا كليهما على علاقتهما التي ظلت تتحسن باطراد، والتي نأمل أن تسفر عن التوصل إلى الاتفاق في وقت مبكر على ترسيم حدودهما البرية المشتركة.

ويصف تقرير الأمين العام بوضوح أسبابا شتى منعت تيمور - ليشتي من بلوغ عتبة الاكتفاء الذاتي الحاسمة الأهمية. وإنني لن أحوض هنا في التفاصيل. لكن الاتحاد الأوروبي

البشري، ابتغاء صون السلام والاستقرار في هذا البلد اليافع.

من هذا المنظور تم تشكيل الأفرقة العاملة هذه للتعرف على التدابير المحددة المطلوبة للانتقال السلس من عمليات حفظ السلام إلى المساعدة في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

لتيمور - ليشتي والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ دعم الجماعات المهمشة، مثل المحاربين القدامى والمقاتلين السابقين والأرامل واليتامى والشباب؛ تحسين الشفافية والخضوع للمحاسبة؛ وأخيراً، الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية المستدامة في تيمور - ليشتي.

لقد قدم المجتمع الدولي مساهمة رائعة لتيمور - ليشتي في السنوات الأخيرة في بسط وصون وبناء السلام اللازم لبناء الدولة. ومما يكتسي أهمية حاسمة الآن تقديم الدعم المتواصل لاستدامة تنميتها السياسية فضلاً عن نموها الاقتصادي وتطورها